« ٥ »

# المشهد االاقتصادي - إسرائيل ٢٠١٠

**د. حسام جريس**

## المقدمة

يرصد هذا الفصل من التقرير، المشهد الاقتصادي الإسرائيلي عام ٢٠١٠ ويعرض أهم المستجدات والتطورات التي شهدها. يبدأ التقرير بسرد أهم التغيرات الحاصلة في الاقتصاد الإسرائيلي من خلال قراءة أهم المؤشرات الاقتصادية ومقارنتها مع مثيلاتها في العام ٢٠٠٩ ومع مثيلاتها في دول OECD[١]، كما يتم إلقاء نظرة سريعة حول التوقعات لعام ٢٠١١، ويأتي هذا الرصد والاستشراف على خلفية خروج إسرائيل من الأزمة المالية التي أثرت على أداء المؤشرات الاقتصادية المختلفة للعام ٢٠٠٩، فيما كان تأثيرها على الاقتصاد محدودا عام ٢٠١٠، حيث توضح العديد من المؤشرات خروج إسرائيل من الأزمة المالية، مثل الناتج المحلي الإجمالي، فروع الاقتصاد، أسواق العمل، أسواق المال وغيرها، مع العلم انه توجد مؤشرات أخرى تشير إلى ارتباط الاقتصاد الإسرائيلي بشكل كبير بالاقتصاد العالمي، حيث ما زالت العديد من الدول تستصعب الخروج كليا من الأزمة المالية، من بين هذه المؤشرات: التصدير والاستثمار الأجنبي داخل إسرائيل.

**تدعم ميزانية الدولة الحالية، والمقررة لمدة عامين متتاليين، تآكل دولة الرفاه بشكل تدريجي، وتبين حقيقة كون إسرائيل دولة تتنامى فيها أولويات الأمن سنة بعد الأخرى**

وعلى الرغم من بدء تحسن مؤشرات الماكرو-اقتصادية منذ النصف الثاني من العام ٢٠٠٩، إلا أن هذه المعطيات لا تعطي صورة كاملة عن الأزمة الاقتصادية الحقيقية التي تعيشها إسرائيل وخصوصا منذ ٢٠٠٣، حيث تزايد عدد الفقراء بشكل ملموس وتراجع التعليم والصحة والرفاه مع تخصيص موارد طائلة للأمن والاستيطان. وتدعم ميزانية الدولة الحالية، والمقررة لمدة عامين متتاليين، تآكل دولة الرفاه بشكل تدريجي، وتبين حقيقة كون إسرائيل دولة تتنامى فيها أولويات الأمن سنة بعد الأخرى، إذ إن ميزانية الأمن هي الوحيدة التي حظيت بزيادة ملحوظة خلال الأعوام ٢٠١١ و ٢٠١٢، وكما كان معهودا منذ سنين طويلة.

سيتم في هذا التقرير عرض الفصول التالية :

**أولا: جرد شامل ومفصل لكل المؤشرات الاقتصادية للعام ٢٠١٠**

يظهر هذا الفصل نجاح الاقتصاد الإسرائيلي بالخروج من الأزمة المالية بشكل جزئي وبالذات على المستوى المحلي من جهة، ومدى تعلقه بالاقتصاد العالمي من جهة أخرى، وذلك بالنظر إلى المؤشرات الاقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي وتركيبة نموه، ناتج القطاع الخاص، العمالة والأجور، فروع الاقتصاد، الصادرات والواردات، الاستهلاك الخاص، الاستثمارات المحلية والأجنبية، نسبة البطالة، التضخم المالي، عجز الموازنة وغيرها.

**ثانيا: الفقاعة العقارية، الأملاك غير المنقولة والفوائد على القروض السكنية**

يتميز اقتصاد إسرائيل بمستوى عال من عدم اليقين السائد في فرع العقارات والأملاك وخصوصا ما يتعلق بأسعارها: هل وصلت إلى قمتها أم أنها سترتفع أكثر وأكثر خلال الفترة المقبلة؟. كيف يتعامل بنك إسرائيل مع الفقاعة العقارية وما هي توقعاته في الموضوع؟.

**ثالثا: ميزانية إسرائيل للعامين ٢٠١١ و٢٠١٢**

تشهد ميزانية عام ٢٠١١ ارتفاعا بنسبة ٢,٧٪ مقارنة مع العام ٢٠١٠ وتصل إلى ٣٤٨,١ مليار شيكل (حوالي ٩٧ مليار دولار)[٢] في العام ٢٠١١ وإلى ٣٦٥,٩ شيكل في العام ٢٠١٢، وهو يشمل تقليصا شاملا لميزانية الوزارات المختلفة بنسبة ٥٪، ما عدا بعض الوزارات مثل وزارة الدفاع، وارتكزت على فرضيات وزارة المالية وبنك إسرائيل بنمو اقتصادي بنسبة ٣,٨٪. وصل العجز الحكومي إلى ٣,٢٪ من مجمل الناتج المحلي. وتستمر الميزانية الحالية في تجاهل الطبقات الضعيفة اقتصاديا بل وتواصل إلحاق الأضرار فيها بشكل يتنافى كليا مع الشروط الموضوعة من منظمة OECD .

**رابعا: أسعار المياه والسلع الأخرى وتبعاتها الاقتصادية**

تتواصل أسعار المياه في إسرائيل في الارتفاع، حيث وصلت نسبة ارتفاع أسعار المياه إلى ٤٠٪ خلال العام ٢٠١٠ وقد قررت سلطة المياه رفع الأسعار بسبب قلة المياه هذا العام وارتفاع كميات الاستهلاك، وذلك في محاولة منها لتخفيف الضرر على مخزون المياه وحتى لا تقع في أزمة كبيرة خلال المرحلة القادمة.

وقد تم الإعلان عن موجة غلاء أخرى مع بدء العام الجديد، تمس مباشرة جمهور الحاصلين على قروض الإسكان،[٣] وأصحاب المركبات الخاصة، ومستخدمي المواصلات العامة والهواتف الخليوية، وغيرهم.

### خامسا: التبعات الاقتصادية لاكتشاف الغاز الطبيعي في إسرائيل

سيتم من خلال هذا الفصل عرض مستقبل سوق الغاز الطبيعي في إسرائيل والانعكاسات الاقتصادية والإستراتيجية المتوقعة له، ونتطرق خلاله للحديث بشكل تفصيلي عن الآثار المترتبة على اكتشافات الغاز الجديدة، في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، خصوصا وان الاكتشافات ستجعل إسرائيل من الدول المصدرة للغاز بعد أن كانت مستوردة له.

### سادسا: أجور كبار الموظفين في الشركات العامة في إسرائيل

نشر المسؤول عن الأجور في وزارة المالية، التقرير السنوي عن الأجور في القطاع العام، خلال العام الماضي. وتبين من التقرير انه حتى في قمة الأزمة الاقتصادية وتعمق الركود الاقتصادي في العام (٢٠٠٨) وتخفيض قيمة أجور العمال العادية بنسبة (٦٪)، واصل العديد من المسؤولين في القطاع العام الحصول على رواتب شهرية دسمة جدًا يزيد الواحد منها عن (٤٠) ألف شيكل.

شهد الاقتصاد الإسرائيلي عام ٢٠١٠ عاصفة كبيرة نتيجة التراجع المستمر في سعر صرف العملات الأجنبية وخاصة سعر صرف الدولار واليورو أمام الشيكل

تتسم العديد من الشركات العامة الإسرائيلية بدفعها رواتب خيالية لمن يديرها أو لمن يشغل منصبا إداريا عاليا فيها. تصل هذه الرواتب أحيانا إلى أكثر من ٣ مليون شيكل شهرياً، وهي لا تتماشى في العديد من الأحيان مع الوضع المالي لهذه الشركات.

### سابعا: هبوط أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الشيكل

شهد الاقتصاد الإسرائيلي عام ٢٠١٠ عاصفة كبيرة نتيجة التراجع المستمر في سعر صرف العملات الأجنبية وخاصة سعر صرف الدولار واليورو أمام الشيكل،[٤] وهذا الأمر زاد من خشية العديد من المؤسسات الاقتصادية الإسرائيلية وعلى رأسهم اتحاد الصناعيين من أن يؤدي الشيكل القوي إلى غلاء البضائع المصدَّرة للأسواق الأوروبية والأميركية، ما قد يقلل الطلب عليها ويقود لخسائر مادية ملموسة. أضف إلى ذلك الخسائر الكبيرة التي تكبدتها فروع التصدير، ما حدا ببنك إسرائيل التدخل بشكل ملموس لمنع هبوط سعر صرف الدولار وإيقاف التدهور الحاصل في هذه الفروع.

### ثامنا: انضمام إسرائيل إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

تم قبول إسرائيل واستونيا وسلوفينيا في عضوية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وكانت المنظمة اشترطت على إسرائيل لقبولها عضواً بالعمل على تقليص الفجوات الاقتصادية والاجتماعية الواسعة بين شرائح المجتمع مثل الأجور بين الرجال والنساء وبين اليهود والعرب، كما طالبت الدولة بأن لا تتضمن نشراتها الإحصائية معطيات عن سكان القدس والجولان المحتلين. كما طالبتها بتخصيص موارد إضافية للتعليم في المجتمع العربي داخل إسرائيل.

## الفصل الأول: المؤشرات الاقتصادية لعام ٢٠١٠

### الناتج المحلي الإجمالي

وتفوق نسبة نمو الناتج المحلي في إسرائيل مثيلاتها في معظم الدول المتطورة وتساوي تقريبا ضعف نسبة النمو في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) كما طرأ انخفاض على نسبة البطالة التي من المتوقع أن تكون ٦,٧٪ مقارنة بـ ٧,٩٪ في نهاية عام ٢٠٠٩

شهد الاقتصاد الإسرائيلي عام ٢٠١٠ نموا بنسبة ٤,٥٪، وبلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي ٧٠٦,٨ مليار شيكل (حوالي ١٩٧,٤ مليار دولار) وذلك خلافا لكل التوقعات السابقة لكل من البنك المركزي ووزارة المالية ودائرة الإحصاءات المركزية والتي تحدثت عن نمو بنسبة ٣,٨٪ بعد أن كانت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي ٠,٨٪ عام ٢٠٠٩ و ٤,٢٪ عام ٢٠٠٨. وتفوق نسبة نمو الناتج المحلي في إسرائيل مثيلاتها في معظم الدول المتطورة وتساوي تقريبا ضعف نسبة النمو في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والتي وصلت فيها نسبة النمو إلى ٢,٧٪ فقط. كما طرأ انخفاض على نسبة البطالة التي من المتوقع أن تكون ٦,٧٪ مقارنة بـ ٧,٩٪ في نهاية عام ٢٠٠٩ لتقترب بذلك من نسبة البطالة المقاسة في نهاية ٢٠٠٨ (٦,٣٪) وهي أقل مما هي عليه في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والتي وصلت فيها نسبة البطالة إلى ٨,٣٪. من الجدير ذكره بأن انتعاش الفعاليات الاقتصادية كان قد بدأ في النصف الثاني من العام ٢٠٠٩، وهو ما يؤدي إلى نمو الاقتصاد بنسبة ٣,٥٪-٤٪ تقريبا في كل ربع بحساب سنوي. وقد برز بشكل ملحوظ نمو الناتج الصناعي بنسبة ٥,٣٪ عام ٢٠١٠ بعد نمو ضئيل بنسبة ٠,١٪ فقط عام ٢٠٠٩.

وقد أشارت دائرة الإحصاءات المركزية إلى ثلاثة تطورات مهمة حدثت خلال العام ٢٠١٠، يتمثل الأول بتوقف التصدير المكثف والذي كان قد بدأ مع بداية النصف الثاني من العام ٢٠٠٩، وقد يفسر هذا الأمر عدم نجاح بعض الدول الغربية الخروج كليا من الأزمة المالية. التطور الثاني يتمحور حول تباطؤ النمو السريع للاستهلاك الشخصي

والذي كان قد بدأ في الفترة نفسها. أما الأمر الثالث فهو تفاقم الاستثمارات في الأملاك الثابتة وخاصة البناء بهدف السكن.[٥]

قدرت دائرة الإحصاءات المركزية التكاثر السكاني بنسبة ١,٨٪ وعليه يكون الناتج المحلي للفرد قد نما بنسبة ٢,٧٪ عام ٢٠١٠ بعد هبوطه بنسبة ١,١٪ في العام المنصرم، والذي كان عاما صعبا كثرت فيه الأزمات المالية العالمية وتراجع النمو الاقتصادي في معظم دول العالم. وقد أحرزت إسرائيل تفوقا على معظم الدول المتطورة بما فيها دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والتي كانت فيها نسبة نمو الناتج المحلي للفرد ٢,٣٪. وقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد ١٠٦,٤ ألف شيكل أي ما يعادل ٢٩,٧ ألف دولار.

### المصادر والاستعمالات

١. **الاستهلاك الخاص:** ارتفع الاستهلاك الخاص عام ٢٠١٠ بنسبة ٤,٧٪ بعد ارتفاع بنسبة ١,١٪ عام ٢٠٠٩ وارتفاع بنسبة ٣,٦٪ عام ٢٠٠٨، وبسبب النمو السكاني بنسبة ١,٨٪ فإن الاستهلاك الخاص للفرد قد ارتفع بنسبة ٢,٩٪ بعد هبوطه عام ٢٠٠٩. وبالنظر إلى مكونات الاستهلاك كلا على حدة نجد أن النفقات الشخصية لاستهلاك السلع المعمرة للفرد قد ارتفعت بنسبة ١٠,٣٪، بعد انخفاض بنسبة ١٠٪ عام ٢٠٠٩ وارتفاع بنسبة ١٦,٨٪ عام ٢٠٠٧، ونجم هذا الارتفاع عن تزايد في مصاريف شراء السيارات (١٧,٦٪)، ارتفاع مصاريف شراء الأثاث (٧,٤٪)، ارتفاع مصاريف شراء الأجهزة الكهربائية بنسبة ٤,٦٪. في المقابل، ارتفع استهلاك السلع العادية للفرد بنسبة ٢,٢٪ فقط، وينعكس هذا بارتفاع في أسعار الخدمات، الوقود، أسعار الكهرباء والماء (١,١٪)، أسعار المواد الغذائية، المشروبات والدخان (١,٥٪)، أسعار الملبوسات والأحذية والأغراض الشخصية (٧,٦٪).

**ارتفع الاستهلاك الخاص عام ٢٠١٠ بنسبة ٤,٧٪ بعد ارتفاع بنسبة ١,١٪ عام ٢٠٠٩ وارتفاع بنسبة ٣,٦٪ عام ٢٠٠٨.**

٢. **الإنفاق الحكومي:** علينا أن نميز هنا بين الإنفاق العام على المستوى الفردي والذي يشمل الإنفاق على التعليم، الصحة، خدمات الرفاه والثقافة (ارتفع بنسبة ٣,٨٪ عام ٢٠١٠ مقابل ارتفاع بنسبة ٤,٤٪ عام ٢٠٠٩)، وبين الإنفاق الحكومي على المستوى الجماعي والذي يشمل النفقات الأمنية ونفقات من أجل النظام العام (هذه النفقات ارتفعت بنسبة ٣,٧٪ مقابل ارتفاع بنسبة ٠,٥٪ عام ٢٠٠٩). يتكون الإنفاق الحكومي الكلي من ٨٤,١٪ على المستوى الفردي ومن ١٥,٩٪ على المستوى الجماعي. ارتفع الإنفاق الحكومي الكلي بنسبة

٤,٤٪ في العام ٢٠١٠ أي أن الإنفاق الحكومي للفرد ارتفع بنسبة ٦,٢٪ خلال العام نفسه. وقد انتهى عام ٢٠١٠ بعجز حكومي في الميزان الجاري[٦] بمقدار ٢٨,٦ مليار شيكل (١,٤٪ من مجمل الناتج المحلي الإجمالي) مقابل ٤٣,٧ مليار شيكل في العام الماضي (٨,٥٪ من مجمل الناتج المحلي).

ارتفعت الاستثمارات في العقارات والأملاك الثابتة بنسبة ٩,٩٪ بعد هبوطها بنسبة ٥,٨٪ عام ٢٠٠٩ وارتفاعها بنسبة ٣,٩٪ عام ٢٠٠٨.

٣. **الاستثمارات:** ارتفعت الاستثمارات في العقارات والأملاك الثابتة بنسبة ٩,٩٪ بعد هبوطها بنسبة ٨,٥٪ عام ٢٠٠٩ وارتفاعها بنسبة ٩,٣٪ عام ٢٠٠٨. يشمل هذا الارتفاع معظم فروع الاستثمارات: البناء غير المعد للسكن، الماكينات، الآلات والمعدات، وسائل النقل وغيرها بنسبة (ارتفاع بنسبة ٥,٩٪ مقابل هبوط ٨,٩٪ عام ٢٠٠٩)، البناء المعد للسكن (ارتفاع بنسبة ٣,١٠٪ مقابل ارتفاع ٥,٥٪ عام ٢٠٠٩) وغيرها.

٤. **التصدير والاستيراد:** ارتفع تصدير السلع والخدمات بنسبة ٦,١٢٪ عام ٢٠١٠ بعد هبوطه بنسبة ٥,١٢٪ عام ٢٠٠٩ وارتفاعه بنسبة ٨,٥٪ عام ٢٠٠٨، وارتفع التصدير الصناعي (بدون الماس) بنسبة ٣,١٢٪ بعد هبوطه بنسبة ٤,٩٪ في العام الماضي (٢٠٠٩). وارتفعت مداخيل خدمات السياحة بنسبة ٦,٣٣٪ بعد هبوطها بنسبة ٣,٢٤٪ عام ٢٠٠٩. كما ارتفع تصدير الخدمات الأخرى[٧] (ما عدا خدمات السياحة) بنسبة ٧,١٪ مقابل هبوط بنسبة ١٠٪ عام ٢٠٠٩. بالإضافة لذلك ارتفع التصدير الزراعي بنسبة ٤,٦٪ مقابل هبوط بنسبة ٩,٢٪ عام ٢٠٠٩ وارتفع تصدير الماس بنسبة ٥,٤٢٪ مقابل هبوط بنسبة ملحوظة وصلت إلى ٥,٣١٪ عام ٢٠٠٩. أما بالنسبة لاستيراد السلع والخدمات فقد ارتفع عام ٢٠١٠ بنسبة ٥,١١٪ بعد هبوط بنسبة ٧,١٤٪ عام ٢٠٠٩، ومن هنا فإن حساب السلع والخدمات في ميزان المدفوعات أنهى عام ٢٠١٠ بفائض مقداره ٦,٦ مليار دولار.

ارتفع تصدير السلع والخدمات بنسبة ٦,١٢٪ عام ٢٠١٠ بعد هبوطه بنسبة ٥,١٢٪ عام ٢٠٠٩

### فروع الاقتصاد

ارتفع ناتج القطاع الإنتاجي[٨] عام ٢٠١٠ بنسبة ٩,٣٪ بعد أن هبط عام ٢٠٠٩ بنسبة ٤,٠٪ وبعد أن ارتفع بنسبة ٥,٤٪ عام ٢٠٠٨ وبنسبة ٦,٥٪ عام ٢٠٠٧. يعكس هذا الارتفاع انتعاش ناتج فرع الصناعة بنسبة ٢,٦٪، ونموا بنسبة ٩,٣٪ في ناتج فروع التجارة، ونموا بنسبة ٥,٣٪ في ناتج فروع الخدمات الغذائية والضيافة، ونموا بنسبة ٥,٥٪ في ناتج فروع المواصلات والاتصالات. وقد ارتفع ناتج فرع الخدمات الإنتاجية بنسبة ٤,٧٪ وناتج فرع الخدمات المالية بنسبة ٦,٦٪.

١ . **فرع الصناعة:** سجل فرع الصناعة عام ٢٠١٠ نموا بنسبة ٢ , ٦٪ ويعود الفضل في ذلك للانتعاش الحاصل في التصدير الصناعي والذي ارتفع في العام ذاته بنسبة ٦ , ٩٪ بعد هبوطه بنسبة ١١٪ خلال العام ٢٠٠٩ ، وجاء ذلك إثر انتعاش في مستويات الطلب العالمي ، وإضافة إلى ارتفاع المبيعات للسوق المحلية ، وارتفاع في الفعاليات الاقتصادية للشركات الإسرائيلية التي تعمل خارج الدولة . وتعكس هذه النسبة خروج فرع الصناعة من الركود الذي أصابه وأصاب التصدير الصناعي على وجه التحديد عام ٢٠٠٩ . ومن الغريب أن فرعي المركبات الإلكترونية[٩] والصناعات التكنولوجية لم ينموا كما نما الاقتصاد بأكمله أو كما نما فرع الصناعة ، حيث كانت نسبة النمو في هذين الفرعين تتراوح بين ٦ , ١٪ إلى ٣ , ٢٪ فقط وهما لم يحافظا على نشاطهما الاقتصادي الذي لم يتأثر مثلما تأثرت باقي فروع الصناعة عام ٢٠٠٩ ، وهذا الأمر إن دل على شيء فهو يدل على كون بعض الدول الغربية لا تزال تجابه العديد من الصعوبات في تخطي الأزمات المالية التي لحقت بها خلال العامين المنصرمين . وقد نجح معظم المصدرين الإسرائيليين بتوجيه سلعهم لأسواق شرق آسيا وأميركا اللاتينية[١٠] بدلا من الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية نظرا لتأخر الانتعاش الاقتصادي في هذه الدول . وسجل الارتفاع الأكبر في الإنتاج الصناعي في العام ٢٠١٠ في فروع المجوهرات والماس (٥ , ٤٢٪) ، البلاستيك والمطاط (٨ , ١٢٪) ، فرع الكهرباء (١ , ٩٪) ، صناعة الصلب (٩ , ٨٪) ، الكيماويات والأدوية (٣ , ٨٪) ، فرع المواد الغذائية والمشروبات (٦ , ٧٪) ، الصناعات التقليدية كالنسيج والملابس والمنتجات الجلدية (١ , ٥٪) ، المواد المعدنية (٢ , ٣٪) . أما ناتج فروع المركبات الإلكترونية وصناعة الهاي – تك فقد نمت بشكل ضئيل وصل إلى ٢٪ فقط وشمل ذلك فرع أجهزة المراقبة ، المراقبة الطبية وغيرها .

**سجل فرع الصناعة عام ٢٠١٠ نموا بنسبة ٦,٢٪ بسبب انتعاش التصدير الصناعي والذي ارتفع في العام ذاته بنسبة ٩,٦٪ بعد هبوطه بنسبة ١١٪ خلال العام ٢٠٠٩،**

٢ . **فرع الزراعة:** وصلت قيمة الإنتاج الزراعي عام ٢٠١٠ إلى ٢ , ٢٤ مليار شيكل (٨ , ٦ مليار دولار) منها ٤ , ١٥ مليار شيكل على شك إنتاج نباتي والباقي إنتاج حيواني ، وتشكل هذه القيمة ارتفاعا بنسبة ٥ , ٦٪ مقارنة مع ٢٠٠٩ حيث كانت قيمة الإنتاج الزراعي ٨ , ٢٢ مليار شيكل . كان الناتج المحلي الإجمالي في فرع الزراعة[١١] ٩ , ١٠ مليار شيكل . ارتفعت كمية الإنتاج الزراعي خلال ٢٠١٠ بحوالي ٥٪ في حين ارتفع الإنتاج النباتي بنسبة ٤ , ٤٪[١٢] وارتفع الإنتاج الحيواني بنسبة ٦ , ٣٪ . وبالمقابل ارتفعت أسعار الإنتاج الزراعي بنسبة ٥ , ٨٪ وهذا معناه ارتفاع قيمة الإنتاج الزراعي بنسبة ٥ , ٦٪ كما ذكر سابقا . ارتفع التصدير الزراعي

**وصلت قيمة الإنتاج الزراعي عام ٢٠١٠ إلى ٢٤,٢ مليار شيكل**

عام ٢٠١٠ بنسبة ٥ , ٩٪ مقابل هبوط بنسبة ٢٣٪ عام ٢٠٠٩ وكان الارتفاع الأكبر بتصدير الخضار والبطاطا (٥ , ١٣٪)، رافقه ارتفاع طفيف في أسعار التصدير بنسبة ٥ , ٢٪ . بالإضافة لذلك ارتفع تصدير الحمضيات بنسبة ٨ , ٥٪ ورافقه ارتفاع أسعار التصدير بنسبة ٥ , ٣٪ . وقد وضعت وزارة الزراعة أهدافا لعام ٢٠١٠ تتلخص في مواجهة الأزمة الناتجة من جراء النقص الشديد في كميات المياه، المحافظة على المناطق المفتوحة، تشجيع الزراعة البيئية وبالأخص في منطقة المركز .

سجل عدد الزوار القادمين إلى إسرائيل عام ٢٠١٠ رقما قياسيا حيث وصل إلى ٣,٤ مليون زائر وهو ارتفاع بنسبة ٢٦٪ عما كان عليه عام ٢٠٠٩

٣ . **فرع السياحة:** سجل عدد الزوار القادمين إلى إسرائيل عام ٢٠١٠ رقما قياسيا حيث وصل إلى ٤ , ٣ مليون زائر وهو ارتفاع بنسبة ٢٦٪ عما كان عليه عام ٢٠٠٩، من بينهم ٨ , ٢ مليون سائح ويشكل ذلك ارتفاعا بنسبة ٢١٪ مقارنة مع العام ٢٠٠٩ . وقد دخل إلى إسرائيل جوا ٣ , ٢ مليون شخص حيث تزيد نسبتهم بحوالي ١٨٪ من الداخلين جوا عام ٢٠٠٩ . أما عدد الداخلين عن طريق اليابسة فكان ٤٩٠ ألف شخص (٣٧٪ أكثر من العام ٢٠٠٩) فيما وصل عدد الداخلين عن طريق البحر ٦٤٢ ألف شخص . وبلغت أرباح العملة الأجنبية من قطاع السياحة في العام ٢٠١٠ مبلغ ١٦,٧ مليار شيكل (٤,٦٦ مليار دولار) أي ٥٪ من مجمل الصادرات و ١٦,٨٪ من الخدمات التصديرية، واستوعب فرع السياحة حوالي ١٨,٠٠٠ عامل جديد . تقلّ مساهمة فرع السياحة عن ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي إلاّ أنّ قيمتها المضافة بالعملة الخارجية تبلغ ٨٥٪ مّا يجعلها تحتلّ المرتبة الأولى على سلم الصناعات التصديرية، ويعمل فيها ١٢٠ ألف مستخدم . تعمل وزارة السياحة حاليا على زيادة عدد السياح إلى ٤ مليون سائح عام ٢٠١٢ وإلى ٥ مليون سائح عام ٢٠١٣ . ويتوقع اقتصاديو وزارة السياحة أن تخلق هذه المعطيات ما يقارب ١١٠,٠٠٠ وظيفة جديدة خلال ٥ سنوات، هذا بالإضافة إلى ١٢٠ ألف عامل يعملون حاليا في فرع السياحة في إسرائيل . وعلينا أن نذكر في هذا المجال السياحة الداخلية ووصفها كأحدى الفعاليات الاقتصادية . يمكننا قياس حجم هذه الفعاليات عن طريق عدد النزلاء في الفنادق بالإضافة إلى عدد زائري الأماكن المختلفة في الدولة . تطورت السياحة الداخلية في إسرائيل بشكل ملموس خلال السنوات الأخيرة وقد نزل حوالي ٨٥٪ من مجمل السياح في فنادق مختلفة في إسرائيل بينما نزل ٨٪ منهم فيما يسمى الضيافة القروية، وأما الباقون فقد نزلوا في نزل الشبيبة . وقد ارتفع عدد النزلاء في الأماكن المختلفة من ١٠ مليون في العام ١٩٩٩ إلى ١٨ مليونا في العام ٢٠١٠ . وقد كانت مدينة إيلات هي المدينة الأولى في إسرائيل من حيث عدد القاطنين في أماكنها المختلفة (٤٧٪ من مجمل النزلاء

بلغت أرباح العملة الأجنبية من قطاع السياحة في العام ٢٠١٠ مبلغ ١٦,٧ مليار شيكل (٤,٦٦ مليار دولار) أي ٥٪ من مجمل الصادرات و ١٦,٨٪ من الخدمات التصديرية

نزلوا في إيلات). ووصلت مساهمة فرع السياحة الداخلية للاقتصاد الإسرائيلي في العام ٢٠١٠ إلى حوالي ١٤ مليار شيكل، هذا بالإضافة إلى خلق العديد من أماكن العمل والدخل الصافي. ويصل عدد العاملين في السياحة الداخلية إلى حوالي ٨٠ ألف شخص فيما يشمل فرع الفنادق في إسرائيل نحو ٣٤٥ فندقا تحتوي على نحو ٤٨,٠٠٠ غرفة، وتشكل ٧٧٪ من مجمل غرف الضيافة. أما الضيافة القروية فتحتوي على ٨,٥٠٠ وحدة ضيافة وتشكل ١٢٪ من مجمل غرف الضيافة. يشكل فرع الفنادق البنية التحتية للجذب والإشهار والازدهار السياحي. تجدر الإشارة إلى أن هذا القطاع الحيوي من حيث صافي الدخل الناتج عنه هو قطاع خدماتي من الدرجة الأولى. وهو قطاع مرتبط بالتهدئة والتوتر في المنطقة، وقد تأثر هذا الفرع جدا من الانتفاضة الأولى والثانية.[١٣] وكنا قد تطرقنا في تقرير سابق إلى أن إسرائيل تتحكم بالأماكن المقدسة في القدس الشرقية وفي بعض الأماكن في الضفة الغربية، التي تشكل أماكن جاذبة للسياحة، وبالتالي فهي تنهب ما هو للفلسطينيين.[١٤] قدم ٢٧٪ من مجمل السياح من الولايات المتحدة وأميركا الجنوبية، ٦١٪ من أوروبا، منهم ١١٪ من روسيا، ٧٪ من آسيا، ٣٪ من أفريقيا والباقي من دول أخرى. وصلت نسبة الغرف المحجوزة عام ٢٠١٠ إلى ٨٥٪ (بمعدل سنوي) بعد أن كانت ٦٧٪ عام ٢٠٠٨.

**ما زال فرع البناء يعاني من أزمة خانقة للسنة العاشرة على التوالي**

٤. **فرع البناء والإنشاءات**: ما زال فرع البناء يعاني من أزمة خانقة للسنة العاشرة على التوالي، وهذه الأزمة نابعة من مشكلة تقليص الاعتمادات البنكية وغير البنكية بصورة كبيرة وخصوصا في فرع البناء. وقد بلغ عدد المباني المقامة عام ٢٠١٠ نحو ٢٩٠٠٠ وحدة سكنية بينما قدرت وزارة الإسكان الطلب على الشقق السكنية بحوالي ٤٠,٠٠٠ شقة، تعود وتيرة بناء الوحدات السكنية الجديدة المنخفضة إلى الركود الاقتصادي الذي يعاني منه فرع البناء والإنشاءات للسنة العاشرة على التوالي، وبسبب صعوبات التمويل التي يواجهها مقاولو البناء والنقص المستمر في الأيدي العاملة المهنية. وكان التباطؤ الحاصل في بدايات بناية الوحدات السكنية عام ٢٠١٠ أعلى من التباطؤ الحاصل في مستوى المبيعات وعليه يتوقع الخبراء أن تحدث أزمة في فرع البناء والإنشاءات في حال ارتفاع أو ازدياد الطلب بشكل مفاجئ. هبطت الأسعار الفعلية للمباني والشقق عام ٢٠١٠ بنسبة ٣٪ بشكل عام، وبنسبة ٢٠٪ منذ العام ١٩٩٧. إذا أخذنا بعين الاعتبار هبوط سعر صرف الدولار، نحصل على صورة مغايرة مفادها أن أسعار المباني والشقق قد ارتفعت بنسبة ٨,٩٪ بمفاهيم الدولار. يتسم فرع البناء والإنشاءات عام ٢٠١٠ بعدم توافق

**بلغ عدد المباني المقامة عام ٢٠١٠ نحو ٢٩٠٠٠ وحدة سكنية بينما قدرت وزارة الإسكان الطلب على الشقق السكنية بحوالي ٤٠,٠٠٠ شقة**

ملموس بين نموه بشكل خاص وبين نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥ , ٤٪، ولم يلاحظ أي انتعاش يذكر في هذا الفرع على غرار ما حصل في الاقتصاد بمجمله. وقد لوحظ انتعاش معين في المباني والشقق الفاخرة جدا وفي بعض المشاريع المعينة في مركز البلاد، ونبع هذا الانتعاش نتيجة لازدياد الطلب من قبل الأجانب أو من قبل السكان المحليين الذين يقتنون المباني والشقق بهدف الاستثمار، ولكن من جهة أخرى هنالك تباطؤ واضح في فعاليات هذا الفرع في باقي أرجاء إسرائيل أو لدى الفئات الضعيفة والمتوسطة اقتصاديا، ونبع هذا التباطؤ إثر ارتفاع نسبة البطالة في هذه المناطق، بالإضافة إلى إلغاء الهبات الممنوحة من قبل وزارة الإسكان لكل المستحقين.

واصلت إسرائيل التوسع الاستيطاني ومصادرة الأراضي في الضفة الغربية وبلغ إنفاق حكومة إسرائيل على الاستيطان نحو ٣٥ مليار شيكل، أي ما يعادل ٩,٧٧ مليار دولار

تباطؤ الفعاليات في فرع البناء والإنشاءات في معظم مناطق الدولة يظهر على خلفية حقيقة كون بعض المتغيرات ذات التأثير على قدرة شراء الشقق السكنية، تظهر تحسنا معينا. من بين هذه المتغيرات: هبوط نسبة الفائدة على القروض السكنية بشكل مستمر (حتى قرار بنك إسرائيل برفعها مجددا هذا العام)، هبوط أسعار الشقق السكنية المربوطة بالدولار، هبوط نسبة البطالة، تخفيض ضريبة القيمة المضافة وغيرها. يشار هنا أن عملية تجنيد الأموال عن طريق البورصة المتمثل بإصدار سندات دين مختلفة قد توقف بشكل تام عام ٢٠٠٩ عقب الأزمة المالية. أما على صعيد البناء في المستوطنات فقد واصلت إسرائيل التوسع الاستيطاني ومصادرة الأراضي في الضفة الغربية وبلغ إنفاق حكومة إسرائيل على الاستيطان نحو ٣٥ مليار شيكل، أي ما يعادل ٩,٧٧ مليار دولار أنفقت على المستوطنات اليهودية المقامة بالضفة الغربية في موازنة عام ٢٠١٠. وتشمل المبالغ أعلاه إقامة وحدات سكنية جديدة بالإضافة إلى شق الطرق ومشاريع صناعية في المستوطنات، وعلى تمويل الإعفاءات الضريبية التي يتمتع بها المستوطنون، وتشغيل العديد من قوى الأمن لحمايتهم. ويذكر أن نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي في المستوطنات اليهودية فاق نصيب الفرد داخل إسرائيل عام ٢٠١٠ بنحو ١٥٠٠ دولار.

نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي في المستوطنات اليهودية فاق نصيب الفرد داخل إسرائيل عام ٢٠١٠ بنحو ١٥٠٠ دولار.

٥. **فرع الخدمات العامة:** ارتفع ناتج فروع الخدمات العامة والجماهيرية، والذي يتم حسابه وفقا لقيمة الرواتب المدفوعة لعمال القطاع الحكومي، لعمال السلطات المحلية ولعمال المؤسسات اللاربحية الممولة من قبل الحكومة، ارتفع بنسبة ٨ , ٤٪ بعد ارتفاعه بنسبة ٩ , ٣٪ عام ٢٠٠٩.

١ . **نسبة البطالة:** أشارت معطيات دائرة الإحصاءات المركزية إلى أن نسبة البطالة في إسرائيل انخفضت عام ٢٠١٠ إلى ٦,٧٪ بعد أن كانت ٧,٩٪ عند نهاية ٢٠٠٩ ووصل عدد العاطلين عن العمل إلى ٢٥٣ ألفا .

نسبة البطالة في إسرائيل انخفضت عام ٢٠١٠ إلى ٦,٧٪ بعد أن كانت ٧,٩٪ عند نهاية ٢٠٠٩

٢ . **نسبة المشاركة:** وصلت نسبة المشاركة في قوة العمل في الربع الأخير من ٢٠١٠ إلى ٥٦,٨٪ مقابل ٥٥,٤٪ في نهاية عام ٢٠٠٩ . ارتفعت نسبة المشاركة في قوة العمل بين الرجال إلى ٦٢,٥٪ بدلا من ٦١,٧٪ أما نسبة المشاركة لدى النساء ارتفعت من ٥١,٦٪ إلى ٥١,٩٪ . ولكن هذه النسبة لا زالت الأدنى بين الدول الغربية خاصة ، وذلك بسبب المشاركة المتدنية للقطاع اليهودي الأصولي (الحريديم) والبالغة ٤٥٪ من القوة العاملة ، وكذلك مشاركة العرب الفلسطينيين في إسرائيل في القوة العاملة والبالغة ٣٩٪ .

٣ . **كمية العمل:** ارتفعت كمية العمل عام ٢٠١٠ في القطاع الإنتاجي[١٥] بنسبة ٣,٩٪ بعد هبوطها بنسبة ١,٨٪ عام ٢٠٠٩ وارتفاعها بنسبة ٤,٩٪ عام ٢٠٠٨ . نتج هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع معدل عدد ساعات العمل للمشتغل الواحد . أما فيما يتعلق بنتاج العمل[١٦] فقد ارتفع بنسبة وصلت إلى ٠,٤٪ فقط ، بعد ارتفاعه بنسبة ٠,١٪ فقط عام ٢٠٠٩ .

٤ . **الأجر الفعلي:** تجلى الانتعاش الحاصل في الفعاليات الاقتصادية بارتفاع الأجر الفعلي بنسبة ٣,٦٪ بعد تآكله بنسبة ٢,٤٪ عام ٢٠٠٩ وارتفع معدل الأجر للأجير الواحد إلى ٨٣٤٠ شيكلا[١٧] (٢٣٣٠ دولارا) بعد أن كان ٤٦٣,٧ شيكلا في نهاية عام ٢٠٠٩ . ولكن إذا أمعنا النظر وحللنا تطورات دخل العمال في إسرائيل قد نجد صورة غير متكافئة تماما . هنالك تفاوت ملحوظ في الدخل بين قطاعات الاقتصاد المختلفة ، إذ تفيد مؤشرات دائرة الإحصاءات المركزية ووزارة المالية إلى أن الدخل المتوسط الشهري في قطاع الصناعة يعلو الدخل العام بنسبة ٤٠٪ ويصل في الوقت الراهن إلى ١١,٦٠٠ شيكل (٣٢٤٠ دولارا) . هذا التفاوت يبرز أيضا داخل قطاع الصناعة نفسه ، فقد كانت قيمة الدخل المتوسط الشهري في قطاع التكنولوجيا الرفيعة أكثر من ٢٠ ألف شيكل (٥٥٨٦ دولارا) ، وفي صناعة التكنولوجيا المختلطة أكثر من ١٥ ألف شيكل (٤١٨٩ دولارا) ، فيما بلغ في الصناعات التقليدية ٨ آلاف شيكل ويقارب معدل الدخل العام . هذا التفاوت بدا جليا بين الفئات المختلفة ، ففي أعقاب الطفرة التي شهدها النمو

وصلت نسبة المشاركة في قوة العمل في الربع الأخير من ٢٠١٠ إلى ٥٦,٨٪ مقابل ٥٥,٤٪ في نهاية عام ٢٠٠٩

الاقتصادي بين الأعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٧ لم تحرز سوى الفئتين الأكثر ثراء، ولا سيما الأولى بينهما، ارتفاعا في حصتيهما من مجمل الدخل، وقد استمرت الظاهرة خلال الأعوام ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ على الرغم من تحسن الأوضاع الاقتصادية نوعا ما، خاصة في الربع الأخير من العام ٢٠٠٩ وبداية الربع الأول من ٢٠١٠ . فقد أحرزت الفئتان المذكورتان على مدى السنوات الماضية ارتفاعا متتاليا في نصيبهما من مجمل الدخل بلغ في العام ٢٠٠٤ نسبة ٢ , ٤٤٪، ووصل في العام ٢٠٠٥ إلى ٧ , ٤٤٪، وإلى ٨ , ٤٤٪ في العام ٢٠٠٦، وإلى ٩ , ٤٤٪ عام ٢٠٠٧ وإلى ١ , ٤٥٪ عام ٢٠٠٨ وإلى ٢ , ٤٥٪ عام ٢٠٠٩ وإلى ٤ , ٤٥٪ عام ٢٠١٠ . وقد بلغ متوسط دخل الأسرة الشهري للفئة الأكثر ثراء في العام ٢٠١٠ حوالي ٧٥٨ , ٤٤ شيكلا (١٢٥٠٢ دولارا)، وهو ارتفاع بنسبة ٦ , ٢٪ عما كان عليه عام ٢٠٠٩ ويعادل نحو ٤ أضعاف متوسط دخل الأسرة المتوسط في الفئة الخامسة . في المقابل طرأ انخفاض في حصة الفئات السبع الدنيا، فيما بقيت حصة الفئة الثامنة على حالها .

ارتفعت مؤشرات الأسهم المختلفة عام ٢٠١٠ بنسبة ١٥٪

## أسواق المال

ارتفعت مؤشرات الأسهم المختلفة عام ٢٠١٠ بنسبة ١٥٪ ويأتي ذلك بعد توقف هبوط مؤشرات الأسهم وسندات الدين منذ بداية الربع الثاني من العام ٢٠٠٩، والذي بدأ منذ بداية العام ٢٠٠٨ وتدهور إلى أزمة في الربع الأخير من العام نفسه . وبدأت أسعار الأسهم ومؤشرات أسواق المال الارتفاع بشكل حاد منذ بداية النصف الثاني من ٢٠٠٩، ومع نهاية العام كان مؤشر تل أبيب ١٠٠ [١٨] أدنى بنسبة ١٥٪ فقط مما كان عليه عند نهاية العام ٢٠٠٧، ومنذ ذلك الوقت ترتفع مؤشرات الأسهم والأوراق النقدية الأخرى بشكل مقبول . يعكس هذا التطور مدى الأزمة التي مرت بها أسواق المال من جهة، والانتعاش الحاصل في الأسواق العالمية من جهة أخرى، علما بأن عملية الإنتعاش في إسرائيل كانت أسرع منها في باقي دول العالم . وقد انتعش أيضا سوق سندات الدين الذي ارتفع خلال ٢٠١٠ بنسبة ١٢٪ بعد ارتفاعه بنسبة ٣٠٪ عام ٢٠٠٩ هبوطه بنسبة ١٥٪ عام ٢٠٠٨ .

في هذا السياق علينا أن نذكر أمرين : الأول أن الأزمة الاقتصادية وتطورها إلى ركود اقتصادي كانت مستوردة من الخارج بينما كانت أزمات أخرى في أسواق المال وليدة تطورات محلية . الأمر الثاني هو الأضرار والخسائر المادية الهائلة التي لحقت بسوق

سندات الدين والتي أدت بدورها إلى إلحاق الأضرار بجمهور كبير من المستثمرين والمدخرين. وقد بان الخروج من الأزمة المالية عام ٢٠١٠ بانتعاش تدريجي لحجم التداول وبتجنيد الأموال، وبالذات عن طريق إصدار سندات دين.

شهد قطاع العقارات على اختلاف أنواعه ارتفاعا في الاسعار بنسبة ٣٢٪ في الفترة ما بين بداية ٢٠٠٩ ونهاية ٢٠١٠

تفيد معطيات سلطة الأوراق النقدية أن هناك تفاوتا أو تباينا كبيرا بين قطاعات الاقتصاد المختلفة، ففي حين بقيت أسعار أسهم شركات البناء والأملاك الثابتة وشركات الاستثمار بعيدة جدا عن مستواها عام ٢٠٠٧ (بسبب خسائر مادية طائلة لحقت بهذه الشركات من فعالياتها خارج إسرائيل)، نجحت بعض الشركات الأخرى مثل البنوك وشركات التقنيات أن تستعيد ما خسرته خلال عام ٢٠٠٨ وأن تجند أموالا ضخمة عن طريق إصدار سندات دين جديدة.

## الفصل الثاني: فقاعة العقارات والأملاك غير المنقولة

شهد قطاع العقارات على اختلاف أنواعه ارتفاعا في الاسعار بنسبة ٣٢٪ في الفترة ما بين بداية ٢٠٠٩ ونهاية ٢٠١٠، وذلك في الوقت الذي تراوحت فيه فائدة بنك إسرائيل[١٩] ما بين ٥,٠٪ إلى ٧٥,١٪ ما يعني أن ارتفاع أسعار العقارات في إسرائيل هو الأعلى في العالم.

وقد أظهر استطلاع شمل عشرين مدينة في إسرائيل حصول تل أبيب على أعلى نسبة في ارتفاع أسعار الشقق خلال العام الماضي لدرجة لم تكن متوقعة، خاصة الربع الأخير من العام ٢٠٠٩ والربع الأول من العام ٢٠١٠ حيث ارتفعت أسعار الشقق بنسبة ٣١٪ خلال عام واحد.

ارتفع مؤشر الأسعار العام خلال ٢٠١٠ بـ ٨,٢٪ في حين سجل مؤشر الأسعار في الشقق ارتفاعا بنسبة ٤,١٤٪، ما يعد ارتفاعا كبيرا عنه في العام ٢٠٠٨ حيث سجل مؤشر الأسعار العام ارتفاعا بنسبة ٦,٣٪ في حين سجل مؤشر ارتفاع الشقق ٣,٤٪، وهذا كان بسبب الأزمة الاقتصادية العامة التي دخلت فيها إسرائيل عام ٢٠٠٨ والمرتبطة بالأزمة الاقتصادية العالمية.

ارتفع مؤشر الأسعار العام خلال ٢٠١٠ بـ ٨,٢٪ في حين سجل مؤشر الأسعار في الشقق ارتفاعا بنسبة ٤,١٤٪

وبحسب وزارة العدل الإسرائيلية التي نشرت أسعار الشقق والأراضي في إسرائيل، يعود هذا الارتفاع إلى التراجع الذي شهده هذا القطاع طوال العام ٢٠٠٨، وكذلك معظم أشهر العام الماضي، بحيث كانت أسعار الشقق أقل من المعدل الطبيعي لها، وهذا ما يفسر الارتفاع الذي حصل نهاية العام، وقد حققت الشقق التي تم تشطيبها وفق معايير مرتفعة والتي تشمل خمس غرف ارتفاعا عاليا في الأسعار.

كما كان لارتفاع أسعار الحديد على المستوى العالمي دور في ارتفاع أسعار المباني والشقق السكنية. حيث ارتفع سعر الطن الواحد من الحديد خلال الفترة الأخيرة بنسبة ٣٠٪ وذلك بسبب قرار الشركات العالمية الكبرى المنتجة بحتلنة ورفع الأسعار مرة كل ثلاثة أشهر، علما أن اسرائيل تستهلك في السنة ٨٠٠ ألف طن من حديد البناء، يتم إنتاج نصفها في البلاد، الأمر الذي يحول دون مشاركة الجانب الإسرائيلي عالميًا في تحديد الأسعار. ويشار إلى وزارة التجارة والصناعة قررت مؤخرًا فرض ضريبة على استيراد حديد البناء، الأمر الذي ساهم بدوره في رفع أسعاره. في المقابل حصل مشترو الشقق على قروض إسكان (مشكنتا) بفوائد هي الأكثر انخفاضا منذ عدة عقود.

وقد أعرب محافظ بنك إسرائيل ستانلي فيشر عن قلقه بشأن هذه الظاهرة التي قد تؤدي إن عاجلا أم آجلا إلى انفجار يولد عدم استقرار اقتصادي طويل الأمد، وطالب كل الجهات المتعلقة، وبالأخص وزارة المالية ووزارة الإسكان بالتعاون من أحل حلّ هذه المعضلة. وقد بدأ بنك إسرائيل باتخاذ خطوات فعلية من أجل أيجاد حل فوري يمنع حدوث مثل هذا الانفجار، ويتمثل برفع فائدة بنك إسرائيل وبرفع الفوائد على القروض السكنية، وطالب الدولة بتخصيص المساحات اللازمة من أجل زيادة عرض العقارات والأملاك والذي من شأنه أن يسهم في كبح جماح أسعار العقارات والأملاك المختلفة.

**أعرب محافظ بنك إسرائيل ستانلي فيشر عن قلقه بشأن هذه الظاهرة التي قد تؤدي إن عاجلا أم آجلا إلى انفجار يولد عدم استقرار اقتصادي طويل الأمد،**

يوضح محافظ بنك إسرائيل في خطوته هذه العلاقة المتينة بين نسبة الفائدة البنكية وبين أسعار العقارات المختلفة. هذه الفائدة تؤثر بشكل واضح على عرض العقارات من جهة وعلى الطلب لها من جهة أخرى، وبناء عليه قرر بنك إسرائيل العمل على تغيير أسعار العقارات ومنع انفجار الفقاعة العقارية والتحكم بمجريات الأمور، وذلك عن طريق إتباع سياسة نقدية مسؤولة يتم من خلالها تغيير نسبة الفائدة البنكية بفترات متقاربة، بما في ذلك تغيير نسبة الفائدة على القروض السكنية، لكي يتسنى لسوق العقارات المحافظة على توازنه خلال الفترة القادمة. قد يعطي رفع نسبة الفائدة البنكية مؤشرا لمن يعرض العقارات والأملاك المختلفة بضرورة تخفيف حدة الأسعار التي تطالب بها هذه الشركات، وبذلك قد تصبح المنافسة بينها ناجعة أكثر وعليه يسترجع سوق العقارات قيمته الفعلية. من هذا المنطلق تنبع أهمية انتهاج سياسة نقدية والاستمرار بها لأمد بعيد، وإلا قد يفسر الأمر على أنه ضعف وعجز من البنك المركزي في معالجة ارتفاع أسعار العقارات بشكل جذري.

تشير التوقعات إلى أن بنك إسرائيل قد يحظر الحصول على قروض سكنية بفائدة

ثابتة، وذلك على ضوء التوقعات التي تشير إلى أنه سيرفع الفائدة الأساسية لتصل إلى ٣٪ في العام ٢٠١١ . وهذا يعني أن مسارات الفائدة الثابتة ستصبح مركّبا أساسيا في معظم قروض الإسكان الجديدة في العام ٢٠١١، لتستبدل مسارات الفائدة المتغيّرة. وبناء عليه من المتوقع أن تزيد قيمة ترجيع القرض السكني بنسبة ١٠٪ خلال ٢٠١١، وذلك بسبب الارتفاع المتوقع على الفائدة.

وقد باشر بنك إسرائيل خلال العام ٢٠١٠ باتخاذ خطوات فعلية وأعلن عن أنظمة جديدة تتعلق برفع نسبة الفائدة بحوالي ١٪ عما كان متبعا حتى اليوم، على القروض السكنية التي تبلغ قيمتها ٨٠٠ ألف شيكل وما فوق. وبموجب هذه الأنظمة الجديدة فإن الحاصلين على قروض كهذه سوف يشعرون بزيادة في مبلغ الترجيع الشهري المترتّب على القرض السكني.

ولهذه الأنظمة أهداف تتمثل في التأثير سلبا على مستوى الطلب للقروض السكنية في محاولة لتقليل الطلب على المباني والشقق السكنية.

قبل سنوات خَلَت لم تكن قروض الإسكان بقيمة ٨٠٠ ألف شيكل أمراً شائعاً، ولكن مع ارتفاع أسعار الشقق السكنية في السنتين الأخيرتين طرأ تغيير جذري على الوضع، خاصة إذا أخذنا بالحسبان أن ثمن شقة من ٤ غرف في مركز البلاد يصل إلى ١,٤ مليون شيكل. وقد دفع هذا الوضع بالكثيرين الى التفكير بتلقي قروض إسكان بمبالغ ضخمة. وقد كان سابقا بإمكان العديد من الأزواج الشابة تلقّي قروض إسكان بقيمة ٨٠٠ ألف شيكل لمدة ٢٥ سنة، بفائدة متغيّرة يتراوح قدرها بين ٢٪-٥,٢٪ بالمتوسط، وبترجيع شهري قدره ٣,٥٠٠ شيكل، ولكن علينا ألا ننسى أن هذا الوضع كان ممكناً في ظروف اقتصادية سادت فيها فائدة منخفضة جداً. ومن هنا فإن ارتفاع نسبة الفائدة، وفق كل التقديرات، سيُؤدي إلى ارتفاع مبلغ الترجيع الشهري من جهة، والى المس بالاستقرار الاقتصادي لدى الأسرة. وهنا يأتي دور بنك إسرائيل لتجنّب ذلك والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي لدى العائلات.

**من المتوقع أن تزيد قيمة ترجيع القرض السكني بنسبة ١٠٪ خلال ٢٠١١، وذلك بسبب الارتفاع المتوقع على الفائدة.**

وبحسب الأنظمة الجديدة، فإن قروض الإسكان التي تبلغ قيمتها ٨٠٠ ألف شيكل وأكثر والتي يحصل عليها المواطنون غير المستحقّين للقروض بموجب معايير وزارة المالية – هذه القروض سيتمّ تصنيفها على أنها قروض تنطوي على مخاطر بنسبة عالية. ولذلك يتوجب على البنك رفع الفائدة لكي يضمن أموال القروض التي قدّمها للزبائن.

ان الهدف من أنظمة بنك إسرائيل الجديدة هو تشجيع جمهور متلقّي قروض الإسكان الجديدة والمرتفعة على اختيار القروض بفائدة ثابتة بغية ضمان استقرار

وثبات مبلغ الترجيع الشهري طيلة فترة القرض (باستثناء ارتفاع جدول الغلاء بالنسبة للقروض المرتبطة بالجدول).

وقد كان من الطبيعي في السنتين السابقتين أن يفضّل الجمهور مسارات الفائدة المتغيّرة على الثابتة، لأن الفائدة المتغيرة كانت منخفضة جداً، وتراوحت بين ٢,٥٪-٢٪ على قروض إسكان لمدة ٢٥ عاماً مقابل ٣,٥٪ نسبة الفائدة الثابتة. ويتبين من الأنظمة الجديدة أن بنك إسرائيل سيرفع الفائدة المتغيّرة على القروض التي حددها بنك إسرائيل لتصل ٣,٥٪ بدل ٢,٥٪، ولكن دون الأمان والاستقرار الذي تضمنه الفائدة الثابتة. الأمر الايجابي أن الفائدة المقترحة اليوم هي الفائدة الأكثر انخفاضاً منذ ٢٠ عاماً، إذ إن الفائدة الثابتة تبلغ حالياً ٣,٥٪ على قروض لمدة ٢٥-٢٠ سنة، وتتيح للزبون الاستفادة من فائدة منخفضة طيلة فترة القرض، دون التعرض لمخاطر رفع الفائدة، كما هو الحال في الفائدة المتغيّرة.

وفي المقابل قام محافظ بنك إسرائيل برفع الفائدة المصرفية الأساسية لتصل إلى ٢,٢٥٪ في نهاية العام ٢٠١٠ بعد أن كانت بنسبة ٠,٥٪ في نهاية عام ٢٠٠٨. وتهدف هذه السياسة للتأثير على الشركات العقارية ومنعها من رفع أسعار العقارات بشكل جنوني.

**قام محافظ بنك إسرائيل برفع الفائدة المصرفية الأساسية لتصل إلى ٢,٢٥٪ في نهاية العام ٢٠١٠ بعد أن كانت بنسبة ٠,٥٪ في نهاية عام ٢٠٠٨.**

مع نهاية العام ٢٠٠٨ وبداية العام ٢٠٠٩ اندلعت وما زالت أزمات عالمية ناجمة عن الأزمة الاقتصادية العالمية ولعل أزمة دبي هي أكبر برهان، والناجمة عن الديون المتراكمة لهذا البلد الذي قدم العديد من التحفيزات العقارية. تشكل أزمة دبي الصورة المستبقة لأغلبية الدول التي عالجت الأزمة الاقتصادية العالمية عن طريق التحفيزات وتخفيض سعر الفائدة المصرفية الأساسية. تخفيض سعر الفائدة المصرفية الأساسية حتى أدنى مستويات جعل من المضاربين على الأسواق العقارية أكثر طمعاً، الشيء الذي أدى إلى ازدياد أسعار العقارات ومن ثم ارتفاع نسبة التضخم المالي في هذه البلدان، ومن بينها إسرائيل. رفع سعر الفائدة المصرفية الأساسية يعني اقتصادياً أن تصبح عملية الاقتراض أكثر كلفة، وبالتالي تقليل كمية النقود المتداولة في السوق التي من شأنها أن تكبح ازدياد الأسعار والتقليل من نسبة التضخم المالي.

نبع قيام محافظ البنك المركزي برفع سعر الفائدة المصرفية الأساسية من عوامل ومؤشرات اقتصادية متضاربة ، لكن الأهم رغبته في تحقيق هدف البنك المركزي في الحفاظ على استقرار الأسعار. من هنا يمكن أن نفهم قرار المحافظ الأخير بعلاقته مع العوامل التالية:

- التوقعات بالنسبة للتضخم المالي: إن الاقتصاد الإسرائيلي يشهد في الآونة الأخيرة زيادة متتالية لمؤشر الأسعار، وكان آخرها نسبة التضخم المالي التي

وصلت إلى ٢,٨٪ وهي تكاد تصل إلى المستوى الأقصى من تلك التي وضعتها لنفسها الحكومة كخط أحمر يمنع اجتيازه، وهي ١٪-٣٪ بمفهوم سنوي. إن الارتفاعات الكبيرة في سعر العقارات الناجمة عن سعر الفائدة المتدنية وضعت المحافظ، أمام واقع وتخوفات أكثر واقعية مما كانت في السابق، وهو الآن يصارع هذه التداعيات بواسطة اتخاذ قرار أكثر صرامة للحد من اندلاع فقاعة عقارات أصبحت أكثر واقعية ما كانت عليه منذ بداية هذا العام. رفع سعر الفائدة الأساسية سوف يجعل عملية الاقتراض من البنوك التجارية أكثر تكلفة الشيء الذي من شأنه أن يكون كابحاً للمضاربين على سعر العقارات.

- التوقعات لنمو الاقتصاد الإسرائيلي: من الملاحظ أنه منذ قيام المحافظ باتخاذ قرارات السياسة المالية الواسعة فإن غالبية المؤشرات تشير إلى تحسن الاقتصاد الإسرائيلي. وأكبر برهان هو قيام دائرة الإحصائيات المركزية مؤخراً بنشر نسبة النمو الاقتصادي للعام ٢٠١٠ بنسبة ٤,٥٪. زيادة الاستهلاك الشخصي بنسبة ٥,٢٪ في العام ٢٠١٠ مقارنة بنسبة ١,٧٪ في العام ٢٠٠٩ ، الشيء الذي يشير إلى أن هنالك تحسنا في المستوى المعيشي لدى الأفراد، انخفاض نسبة البطالة إلى ٦,٧٪ مع نهاية هذا العام مقارنة بنسبة ٧,٩٪ في العام ٢٠٠٩، زيادة في التصدير بنسبة ١٢,٣٪ مع نهاية هذا العام مقارنة بالعام الماضي.

**نبع قيام محافظ البنك المركزي برفع سعر الفائدة المصرفية الأساسية من عوامل ومؤشرات اقتصادية متضاربة، لكن الأهم رغبته في تحقيق هدف البنك المركزي في الحفاظ على استقرار الأسعار**

أما التداعيات لهذه الخطوة التي قام بها المحافظ، فيمكن تلخيصها بالتالي:

- زيادة الفائدة الأساسية تؤدي إلى غلاء فائدة «البرايم» (والتي هي عبارة عن الفائدة الأساسية للبنك المركزي ٢,٢٥٪ إضافة إلى ١,٥٪، أي أصبحت فائدة البرايم ٣,٧٥٪ ) والتي تشكل أساساً للقروض المصرفية. من هنا فإن الأفراد والمصالح التي سبق وأن حصلت على قروض أساسها فائدة البرايم، فسوف تجد نفسها تتحمل بفائدة بنكية أكبر من قبل، ناهيك أننا ما زلنا نعيش أزمة اقتراض حقيقية.
- البنك المركزي الإسرائيلي هو الأول عالمياً الذي قام برفع نسبة الفائدة المصرفية الأساسية، في وقت أبقت البنوك المركزية العالمية فائدتها الأساسية بأدنى مستوياتها الشيء الذي يؤدي إلى أن يصبح الشيكل أحدى العملات المُفضلة للاستثمار عالمياً ، فعلى سبيل المثال بسبب وجود الفائدة الأساسية في الولايات المتحدة الأميركية في الحضيض بين ٠٪-٢٥,٠٪، سيقوم أصحاب العملة الخضراء ببيعها كي يستثمروا في الشيكل. هذا الشيء يؤدي إلى تقوية الشيكل مقابل الدولار، أي أننا نتوقع هبوطا بسعر الدولار مقابل الشيكل.

من هذا المنطلق نرى أن تخوفات البنك المركزي الأساسية من حصول فقاعة عقارية، والتي هي في هذا السياق تحصيل حاصل لسياسته السابقة التي هدفت إلى تشجيع الاستهلاك عن طريق تخفيض الفائدة المصرفية الأساسية، و التي اتخذها مع اندلاع الأزمة الاقتصادية العالمية، هي تلك التي أدت في نهاية المطاف إلى قرار المحافظ رفع سعر الفائدة الأساسية.

لا شك أن التأثير المباشر لرفع نسبة الفائدة الأساسية سوف يلقي بظلاله الوخيمة على الأفراد والشركات الذين سبق وان اقترضوا ، الشيء الذي من شأنه جعل تلك القروض أكثر تكلفة مما كانت عليه في السابق.

من هنا، فانه من المبكر الاستنتاج أن الاقتصاد الإسرائيلي خرج من أزمته. بل، على العكس، فهو موجود الآن في صلب أزمة جديدة، وعلينا أن نكون أكثر حذراً في فهم الخطوات التي قام بها المحافظ مؤخراً برفع سعر الفائدة الأساسية، فهي في الواقع بمثابة اعتراف أن الاقتصاد الإسرائيلي يعاني اليوم من أزمة عقارية من شأنها أن تنفجر بين الحين والآخر. قد يُحافظ البنك المركزي على نسبة التضخم المالي ضمن الإطار الذي وضعته الحكومة ( ١٪-٣٪) لكن مع كل هذا فان قراره هذا سوف يؤدي إلى نتائج عكسية على الاقتصاد وأهمها زيادة أزمة الاقتراض لدى الأفراد والمصالح الصغيرة التي تميز اقتصاد الوسط العربي والتي لم يتم حلها حتى الآن، تقوية الشيكل مقابل الدولار الشيء الذي يؤثر حتمياً بشكل سلبي على التصدير ومن ثم على الدائرة الإنتاجية في البلاد ويرفع أسعار الذهب كبديل آمن للاستثمار بعد تضعضع سعر صرف الدولار.

**تخوفات البنك المركزي الأساسية من حصول فقاعة عقارية، هي تلك التي أدت في نهاية المطاف إلى قرار المحافظ رفع سعر الفائدة الأساسية**

## الفصل الثالث: ميزانية إسرائيل ٢٠١١ و٢٠١٢

صادق الكنيست الإسرائيلي على ميزانية الدولة لعامي ٢٠١١-٢٠١٢ في اقتراع نهائي، وجاءت الموافقة بأغلبية ٦٣ ضد ٣٣ صوتا في ثالث تصويت على الميزانية بما في ذلك قانون التسويات.[٢٠] وتستهدف الميزانية عجزاً قدره ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠١١ ينخفض إلى ٢٪ في ٢٠١٢ .

وكما هو معهود فإن السجال يحتدم في إسرائيل حول الوضع الاقتصادي في ظل النقاش حول الميزانية العامة وحصة ميزانية الدفاع منها وتزايد التوقعات بتراجع الاقتصاد الإسرائيلي في الفترة المقبلة. وكشف أعضاء من الكنيست النقاب عن أن ميزانية الدفاع زيدت بأكثر من ثلاثة مليارات دولار مقارنة مع الميزانية التي أعلنت سابقا، وأنه تمت تغطية الفارق من ميزانيات اجتماعية.

وقد بدأت النقاشات في الكنيست حول الميزانية العامة عند إقرارها في القراءة الأولى حيث ارتفعت تهديدات الأحزاب الدينية المتزمتة (الحريدية) بربط موقفها منها ليس فقط بحصص مالية وإنما أيضا بمشاريع قوانين مختلف بشأنها مثل قانون التهويد العسكري. ومع ذلك تمت المصادقة على ميزانية العامين ٢٠١١ و ٢٠١٢ هذه المرة بالقراءتين الثانية والثالثة ولم تستمر النقاشات حتى الصباح الباكر. وأبلغ وزير المالية يوفال شتاينيتس اعضاء الكنيست عقب الاقتراع: «هذه الميزانية لعامين ستسمح لنا بمواصلة النمو بوتيرة سريعة، وأن نستمر في إيجاد مئات الألوف من الوظائف الجديدة مشابهة لعام ٢٠١٠».

وفي السياق ذاته أكد رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو أن الحديث يدور عن ميزانية مسؤولة اقتصاديا واجتماعيا، تقود إلى الاقتصاد إلى الانتعاش وتضعه في المسار الصحيح، مشددا على أن هذه الميزانية جيدة لأصحاب الدخل المحدود.

ومن بين الوزارات التي حظيت بمبالغ ضخمة نجد على رأس القائمة وزارة الدفاع (٦٠ مليار شيكل)، تليها وزارة التربية والتعليم (٣٣ مليار شيكل) ثم وزارة الصحة (١٥ مليار شيكل) ووزارة الدفاع الداخلي (٩ مليار شيكل).

**ومن بين الوزارات التي حظيت بمبالغ ضخمة نجد على رأس القائمة وزارة الدفاع (٦٠ مليار شيكل)، تليها وزارة التربية والتعليم (٣٣ مليار شيكل) ثم وزارة الصحة (١٥ مليار شيكل) ووزارة الدفاع الداخلي (٩ مليار شيكل)**

وبدوره أكد رئيس لجنة الرقابة في الكنيست يوئال حسون أن هذه الميزانية تعبر عن استهتار الحكومة بالأموال العامة، مشيرا إلى أنهالا تغطي حالات الطوارئ ولم تخصص ميزانية لمواجهة الزلازل ودعما لجهاز الإطفائية. وأكد حسون أن الهدف الرئيس للميزانية هو الحفاظ على زعامة نتنياهو الذي اشترى أعضاء كنيست من خلال الأموال العامة. وقال وزير المالية الإسرائيلي السابق روني بار-اون أن مشروع الموازنة العامة للعامين ٢٠١١ و٢٠١٢ التي تمت المصادقة عليها، تشكل إعلان حرب على الطبقات الفقيرة والمسحوقة في إسرائيل، وهي ميزانية تبذير الأموال العامة، مدعيا أن الحكومة برئاسة بنيامين نتنياهو تتخلى من خلال مشروع الموازنة العامة للدولة عن المناطق النائية كالقدس ومدن التطوير وتهمل جهاز التربية والتعليم وغيرها.

وكان حزب كاديما المعارض رصد بعض ما ورد في مشروع الميزانية، والذي يتضح منه رفع موازنات المعاهد الدينية والمحاكم الدينية ورياض الأطفال الدينية، ويتضح من مشروع الميزانية ارتفاع واضح في الميزانية المرصودة للمعاهد الدينية حيث وصلت عام ٢٠١٠ الى ٩٧٥ مليون شيكل، في الوقت الذي ستصل فيه العام القادم الى ١,٠٧٤ مليار شيكل وأقل بقليل في العام ٢٠١٢، كذلك الحال مع المحاكم الدينية بحيث سيتم رفع الموازنات وستصل إلى ١٤٢ مليون شيكل لعام ٢٠١١، في الوقت

الذي وصلت الميزانية خلال العام ٢٠١٠ الى ١٢٨ مليون شيكل. ومن الواضح ان نتنياهو يهدف بشكل واضح إلى إرضاء الأحزاب الدينية وتقديم ثمن لها لإبقائها في الائتلاف الحكومي، خاصة في ظل وجود بعض الخلافات والتي هددت حركة شاس بسببها بالانسحاب من الحكومة في حال إقرار مشروع اعتناق الديانة اليهودية في الجيش الإسرائيلي.

ومعلوم أن الميزانية العامة الإسرائيلية للعامين المقبلين تبلغ ٧١٤ مليار شيكل (حوالي ٢٠٠ مليار دولار) منها ٣٤٨ مليار شيكل لعام ٢٠١١ والباقي لعام ٢٠١٢. وتم عرض الميزانية أمام الكنيست بعدما تمت تسوية الخلافات حول ميزانية الدفاع التي تزيد عن ١١٠ مليار شيكل للعامين المقبلين.

وتشدد وزارة المالية على أن الميزانية العامة ممتازة لأنها تركز على تشجيع النمو والتشغيل، وتقليص الفوارق الاجتماعية وكذلك على التعليم وتنمية الضواحي. وأشارت الوزارة إلى خطة لست سنوات تقدّم ٧,٥ مليار شيكل، منها مليار ونصف مليار في ميزانية العام الجديد للمساعدة في تطوير التعليم العالي. غير أن رؤية وزارة المالية المتفائلة هذه لم ترق لأعضاء الكنيست من أحزاب الائتلاف والمعارضة على حد سواء. فقد أعلن عضو الكنيست جفني عن «يهدوت هتوراه» أن رئيس الحكومة ووزير المالية وعدا بتحسين قطاع الإطفاء مثلا، ولكن هذا التحسين مؤجل كما يبدو. وقد ركزت أحزاب المعارضة على الاعتراضات على الميزانية والتي تتمثل في الأثمان التي دفعتها الحكومة لأحزاب الائتلاف لضمان تأييدها للميزانية. وأشار حاييم أورون من حزب ميرتس إلى أن نتنياهو دفع لحزب «إسرائيل بيتنا» ٢٩٤ مليون شيكل، كما أن حركة شاس ستنال ٢٦٠ مليون شيكل. وقد طلب رئيس الكنيست من المستشار القضائي للحكومة فحص هذه المعطيات التي تتحدث عن أن الثمن بلغ ١,١٣٨ مليار شيكل للعامين المقبلين. وكشف أورون النقاب عن أن ميزانية الدفاع حصلت على استثناء بقيمة ١٢ مليار شيكل، إذ إن الحكومة رفعت ميزانية الأمن بنسبة ٢٤٪ مبيناً أن الحكومة لا تقدم معطيات صحيحة للجمهور.

**ومعلوم أن الميزانية العامة الإسرائيلية للعامين المقبلين تبلغ ٧١٤ مليار شيكل (حوالي ٢٠٠ مليار دولار) منها ٣٤٨ مليار شيكل لعام ٢٠١١ والباقي لعام ٢٠١٢. وتم عرض الميزانية أمام الكنيست بعدما تمت تسوية الخلافات حول ميزانية الدفاع التي تزيد عن ١١٠ مليار شيكل للعامين المقبلين.**

تبلغ ميزانية الأمن ٦١ مليار شيكل بدل ٤٩ مليار شيكل كانت مقرة للأمن عام ٢٠١٠، وهي تشكل ٣٠٪ وأكثر من الموازنة العامة للعام الواحد، وقد كان من المفترض أن تكون ميزانية وزارة الدفاع المباشرة ١٣,٧ مليار دولار، إلا أنه خلال العام طلبت وزارة المالية إضافة ٧٢٣ مليون دولار للميزانية، ثم اتضح أن هناك زيادات إضافية منها ١,٤ مليار دولار، تحول من الاحتياطي العام لجهازي المخابرات العامة «الشاباك»، والخارجية

«الموساد»، وهذا عدا عن ميزانيتي الجهازين الأساسيتين، اللتين تبقيان سريان حتى عن أعضاء الكنيست، وعن غالبية الوزراء. واتضح أن وزارة الدفاع تلقت زيادة غير معلنة، بقيمة ١٦ ,١ مليار دولار، بذريعة مداخيل من الصناعات الحربية الإسرائيلية، وبذلك وصلت الميزانية المباشرة المعلنة إلى ٩ ,١٦ مليار دولار. أضف إلى ذلك أن ميزانية الأمن لا تشمل وكالة الطاقة النووية. كما لا تدخل فيها البتة ميزانية الشرطة المخصصة تحديداً للجانب الأمني، ولا حتى ميزانية قيادة الجبهة الداخلية ولا صندوق استيعاب الجنود المسرّحين ولا حتى المساعدات التي تقدّمها الحكومة للصناعات العسكرية وغيرها.

إقرار ميزانية مزدوجة، يحد من الإمكانية، الضئيلة أصلا، في إدخال تعديلات أو تغيرات أو نقل ميزانية من بند إلى آخر

ولا تشمل موازنة الأمن هذه ٣ مليار دولار أخرى من الولايات المتحدة، ونحو ١٠ مليار دولار، تصرف على أذرع أمنية ومصاريف احتلال واستيطان أخرى. وحمل أورون على ما أسماه «النمو المتوحش وغير المنضبط» لميزانية الدفاع، وقال إن ميزانية الدولة كانت ستختلف لو أن ميزانية الدفاع كانت أقل. وأكد أن لإسرائيل احتياجات أخرى كان ينبغي تلبيتها لو أن هناك معايير شفافة للأولويات.

تجدر الإشارة إلى أن النقاش حول ميزانية الدفاع يتم في لجنة سرية وليس في القاعة العامة للكنيست.

ستبلغ ميزانية وزارة التعليم العالي في العامين المقبلين ٥ ,٤ مليار شيكل، بينما ستبلغ ميزانية وزارة الصحة في العام ٢٠١٢ مبلغ ١ ,٢ مليار شيكل.

و تقوم حكومة نتنياهو منذ انتخابها بعرض ميزانية مزدوجة لعامين ومن الأهمية بمكان التشديد على أن إقرار ميزانية مزدوجة، يحد من الإمكانية، الضئيلة أصلا، في إدخال تعديلات أو تغيرات أو نقل ميزانية من بند إلى آخر، ليس فقط لعام قادم بل لعامين. ومن شأن هذا أن يمس بالفئات المستضعفة.

كما تحافظ الميزانية الحالية على الفجوات الاقتصادية خاصة الفجوات في الدخل، حيث ان ضريبة القيمة المضافة، وبخلاف ما أعلنه وزير المالية في السابق، لم تخفض وبقيت على نسبة ١٦٪، وبالمقابل تم تخفيض ضريبة الشركات، وهي خطوة إضافية لدعم الأغنياء وتوسيع الفجوة بينهم وبين الفقراء. أما عن توسيع تطبيق قانون الضريبة السلبية فمن المهم التنويه إلى أن أهدافه المعلنة بدعم عمالة النساء العربيات وتقليص البطالة لا يمكن تحقيقها، كونه اشترط بعدم العمل لدى الأقارب، في حين إن ٧٧٪ من المصالح العربية هي مصالح عائلية مقابل ٣٣٪ من مجمل المصالح اليهودية، ومن المعروف أيضا أن أغلب النساء العربيات يفضلن أو يضطررن للعمل لدى العائلة، وبذا فان الهدف يكون بعيد المنال بالنسبة إليهن.

تحافظ الميزانية الحالية على الفجوات الاقتصادية خاصة الفجوات في الدخل، حيث ان ضريبة القيمة المضافة، وبخلاف ما أعلنه وزير المالية في السابق، لم تخفض وبقيت على نسبة ١٦٪، وبالمقابل تم تخفيض ضريبة الشركات، وهي خطوة إضافية لدعم الأغنياء وتوسيع الفجوة بينهم وبين الفقراء

أما عن حصة السلطات المحلية العربية فيذكر انه من مجمل الميزانية لعام ٢٠١٢، وبخلاف ادعاءات الحكومة بالعمل على سد الفجوات، لم تخصص الحكومة أي مبلغ لتطوير السلطات المحلية العربية.

لم تخصص الحكومة أي مبلغ لتطوير السلطات المحلية العربية.

أما عن دمج سياسة الميزانية الحساسة جذريا في قانون السياسة الاقتصادية، فان الميزانية الحالية تفتقر لهذه الرؤيا والتي من شأنها أن تعود بالفائدة على الاقتصاد العام، وذلك على الرغم من انه عند توقيع إسرائيل على الانضمام لمنظمة التعاون الاقتصادي التزمت بالعمل على سد الفجوات بين الفئات المختلفة وبالأخص بين العرب واليهود وبين النساء والرجال.

## الفصل الرابع: أسعار المياه والسلع الأخرى في إسرائيل وتبعاتها الاقتصادية

سجل التضخم المالي عام ٢٠١٠ ارتفاعا وصل على أثره جدول غلاء المعيشة إلى ٢,٩٪ وهي نسبة تقع ضمن الهدف الذي حددته الحكومة وحدده البنك المركزي والذي يتراوح ما بين ١٪ إلى ٣٪.

واستمرت عام ٢٠١٠ النزاعات حول رفع أسعار المياه التي كانت قد بدأت عام ٢٠٠٩ بعاصفة بكل معنى الكلمة. فقد تقرر مع بداية العام ٢٠٠٩ فرض ضريبة استهلاك تدعى ضريبة القحط على كل عائلة يزيد استهلاكها عن الكمية المسموح بها، وعلم أن هذه الضريبة التي تسمى أيضا ضريبة الاستهلاك الزائد قد أقرتها سلطة المياه كبديل لمنع ري الحدائق الخاصة. وبحسب اقتراح سلطة المياه فإن عائلة مؤلفة من ٤ أنفار تستهلك أكثر من ٣٠ مترا مكعبا خلال شهرين تدفع عن كل متر مكعب إضافي ٢٠ شيكلا، وهو مبلغ يزيد بضعفين عن السعر الحالي. وتدعي سلطة المياه أن فرض الضريبة الجديدة سوف يؤدي إلى توفير ما يقارب ٦٠ مليون متر مكعب من المياه سنويا. ولكن هذه الضريبة ألغيت وتقرر رفع أسعار المياه بنسبة ٤٠٪ حتى شهر آذار ٢٠١٠، علما أن أسعار المياه ارتفعت خلال ٢٠٠٩ بنسبة ٣٠٪.

سجل التضخم المالي عام ٢٠١٠ ارتفاعا وصل على أثره جدول غلاء المعيشة إلى ٢,٩٪

أعلنت سلطة المياه في إسرائيل عن رفع أسعار المياه لقطاعي الصناعة والزراعة بنسبة ٥٪ بينما تم إلغاء الارتفاع المقرر للاستهلاك المنزلي، وسيصبح سعر استهلاك أول ٢,٥ متر مكعب للفرد شهريا ٨,٥ شيكل للمتر المكعب الواحد، فيما سيصبح سعر الكمية التي تزيد عن ذالك ١٢,٥ شيكل شهريا. وأعلن كذلك أن سعر المياه للأغراض الصناعية سيرتفع في الوقت الراهن وسيصبح ٣,٨٣ شيكل للمتر المكعب. وتقرر

رفع أسعار المياه للأغراض الزراعية بقيمة ٨ , ١١ أغورا للمتر المكعب الواحد، وبما ان المزارعين يدفعون عن المياه بثلاث تسعيرات مختلفة (يرتفع السعر كلما ارتفعت الكمية المستهلكة) فإن معدل التسعيرة بعد رفعها سيبلغ ١ , ٧١ شيكل للمتر المكعب، أي بارتفاع قدره ٨ , ٧٪. وحتى العام ٢٠١٦ من المتوقع ان ترتفع تسعيرة المياه للأغراض الزراعية لتصبح ٢٦ , ٢ شيكل للمتر المكعب، أي بارتفاع إجمالي قدره ٤٢٪. بلغت كمية المياه المخصصة للزراعة هذا العام ٤٣٠ مليون متر مكعب، أي بزيادة قدرها ٢٣٪ مقارنة بالكمية التي خصصت عام ٢٠٠٩. وعللت سلطة المياه هذه الزيادة بضرورة إنقاذ آلاف الدونمات من البيارات والحقول والكروم من الجفاف والعطش الناجمين عن تقليص حصص المياه بنسبة إجمالية قدرها ٦٥٪ خلال السنوات العشر الاخيرة.

وقد حذرت مؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلية في بداية العام ٢٠٠٩ من ارتفاع حاد في سعر المياه خلال العام نفسه أو مع مطلع العام ٢٠١٠، الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع عدد الفقراء في إسرائيل، ووفقا لتقديرات المؤسسة فإن تكاليف ثمن المياه لعائلة واحدة كان قبل الغلاء يقدر بحوالي ١١٥ شيكلا شهريا، في حين سيرتفع سعر المياه للعائلة الواحدة مطلع العام القادم بنسبة ٤٠٪، أي أن المصروف العائلي للمياه سيصبح قرابة ١٦٠ شيكلا شهريا، الأمر الذي ينعكس سلبا على طبقات كثيرة في المجتمع، وبالذات تلك التي يشكل فيها كل شيكل أمرا حاسما. ووفقا لحسابات مدير التخطيط في التأمين الوطني، إذا بدأ العمل بالخطة الجديدة وتم رفع أسعار المياه فعليا، فان معدل الدخل للعائلة في إسرائيل سيهبط بنسبة ٥ , ٠٪. ووفقا لهذه الحسابات فان تأثير هذا الغلاء على العائلات الغنية سيكون قليلا ويصل إلى ٢ , ٠٪، بينما سيقلل ذلك من مدخول العائلات في الطبقة الفقيرة بنسبة ٩ , ٠٪-٤ , ١٪.

**حذرت مؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلية في بداية العام ٢٠٠٩ من ارتفاع حاد في سعر المياه خلال العام نفسه أو مع مطلع العام ٢٠١٠، الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع عدد الفقراء في إسرائيل**

وفي ضوء هذه النتائج قال اسحق هرتسوغ، وزير الرفاه الاجتماعي (قبل استقالته)، أنه سيطالب بإجراء نقاش في الحكومة بخصوص رفع أسعار المياه والتأثيرات المتوقعة لهذه الخطوة على الفئات الفقيرة. وقال هرتسوغ: لقد تم التوصل إلى هذا القرار التعسفي بدون التشاور مع وزارة الرفاه والتأمين والوطني لفهم أبعاد المخطط وإدراكها. وهذا الأمر ليس منطقيا وليس مقبولا. المياه هي حاجة ضرورية ويومية للجميع، ورفع أسعار المياه أمر لا يمكن للطبقات الفقيرة تحمله. وأضاف: معطيات مؤسسة التأمين الوطني تعزز التقديرات بأن هذا القرار سيزيد من رقعة الفقر وسيؤدي بالكثير من العائلات، المسنين وأصحاب الدخل المحدود إلى أزمة اقتصادية صعبة.

وقال مركز الحكم المحلي انه سيواصل نضاله لخفض أسعار المياه، وإلغاء واجب

تشكيل اتحادات المياه البلدية. وأعلن رئيس المركز شلومو بوحبوط انه سيدعو هيئة النضال لاتخاذ قرار بإقالة أعضاء المجالس الإدارية لجميع اتحادات المياه. وقال: إن هذه الاتحادات تتسبب في إهدار الأموال العامة داعيا الكنيست إلى تولي مراقبة أسعار المياه مجددا.

تشير التوقعات إلى أنه مع حلول نهاية الصيف المقبل سينخفض مستوى مصادر المياه الرئيسة إلى ما تحت الخطوط الحمراء، الأمر الذي سيهدد جودة المياه.

ومن جهتها أكدت مصادر في وزارة المالية أن هذا الغلاء سيدر على خزينة الدولة حوالي ٢ مليار شيكل شهريا.

وقد بدأت إسرائيل تدعي رزوحها تحت أزمة مياه عسيرة قبل عدة أعوام، وادعت جهات في إسرائيل، من مزارعين وصناعيين ومستوطنين، بأن إسرائيل تواجه هذا العام أزمة في المياه هي الأخطر خلال العقد الأخير، وذلك على ضوء شح الأمطار في الشتاء الأخير، والتزايد الكبير في الاستهلاك البيتي للمياه، وبالذات لري الحدائق البيتية.

وذكر تقرير نشرته صحيفة هآرتس[٢١] أن التوقعات تشير إلى أنه مع حلول نهاية الصيف المقبل سينخفض مستوى مصادر المياه الرئيسة إلى ما تحت الخطوط الحمراء، الأمر الذي سيهدد جودة المياه. وستضطر سلطة المياه، على ضوء الوضع الناشئ، إلى اتخاذ إجراءات للتوفير في المياه.

غير أن بعض خبراء المياه[٢٢] يعتقدون أن هذه الادعاءات بوجود أزمة مياه في إسرائيل تحركها مجموعات لديها مصالح خاصة تريد إقامة معامل تحلية مياه وشركات ضالعة في إقامتها تماما كالمستوطنين الذين يستخدمون الأزمة كتبرير سياسي ضد اتفاق سلام. يشار إلى أن مسألة مصادر المياه هي قضية مهمة في الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، إذ تسلب إسرائيل المياه العذبة من الحوض الجوفي في الضفة. وتشير المعطيات الإسرائيلية إلى أن إسرائيل تستخرج نحو ٨٠٪ من المياه الجوفية في الضفة لاستخدام مستوطنيها وللاستخدام داخل إسرائيل فيما يبقى ٢٠٪ من مياه الحوض الجوفي في غرب جبال الضفة للفلسطينيين، وذلك على الرغم من أن لدى إسرائيل بدائل للمياه الجوفية في الضفة.

شهدت بداية العام ٢٠١١ ارتفاعا ملموسا في أسعار السلع والخدمات الأخرى

بالإضافة إلى ما ذكر أعلاه شهدت بداية العام ٢٠١١ ارتفاعا ملموسا في أسعار السلع والخدمات الأخرى والتي من شأنها توجيه ضربة قاضية للمواطنين متوسطي الدخل في إسرائيل، حيث سيستقبل المواطنون في إسرائيل عام ٢٠١١ ارتفاعاً غير مسبوق للأسعار في عدة مجالات حيوية، كالمواصلات العامة ومكالمات الهواتف الخلوية والفوائد البنكية على القروض، وأسعار الوقود والرحلات الجوية، وضريبة المياه. وسيكون ارتفاع الأسعار مع بداية عام ٢٠١١ ضربة شديدة لمتوسطي ومحدودي الدخل في إسرائيل. فعلى سبيل المثال: سيرتفع سعر لتر البنزين ٤٠ أغورة بينما سيرتفع

ثمن تذكرة السفر في المواصلات العامة بين المدن والبلدات بنسبة ٨٪، أما في مجال الاتصالات فستشهد فاتورة الهواتف النقالة زيادة تتراوح بين ٥٪ حتى ١٠٪، وسترتفع أسعار السيارات يابانية الصنع بمعدل ٣٠٠٠ شيكل، بينما سيرتفع سعر الرحلات الجوية بين ١٦ دولاراً حتى ٣٢ دولاراً، فيما سترتفع ضريبة السكن (الأرنونا) بنسبة ٨٪.

وقد استحوذت قضية رفع الأسعار المتوقعة مع بداية السنة الجديدة على اهتمامات وسائل الإعلام الإسرائيلية، مشيرة إلى انه وبعد أن قررت الحكومة رفع سعر كوب المياه للاستهلاك البيتي بنسبة ٤٠٪، جاء دور المواد الأساسية الأخرى، والتي تمس بصورة واضحة بالطبقات الفقيرة والمسحوقة. علما أن عدد العائلات الفقيرة في إسرائيل يزيد عن ٨٥٠ ألف عائلة، وأكثر من مليون وسبعمائة وسبعين ألف فقير في دولة الرفاه الإسرائيلية.

وتهدف الحكومة من وراء رفع الأسعار إلى زيادة المدخولات التي تدر على خزينة الدولة أكثر من ١,٥ مليار شيكل، وتعاني الشرائح الفقيرة من ارتفاع الأسعار بهذا الشكل، وبالذات ارتفاع أسعار المواد الغذائية والمياه، وبناء عليه يتم طرح هذه القضية بقوة على جدول أعمال الكنيست، وقد أعلن وزير المالية السابق روني بار- أون ووزير المالية الحالي يوفال شطاينيتس أنهم لا ينوون المس بهذه الشرائح وأنهم سيوصون بوضع خطة لإنقاذ من يعيش داخلها، والتي يصل معدل صرفها على المواد الغذائية إلى أكثر من ٣٣٪ من مدخولها الشهري، وذلك وفق تقارير سابقة لدائرة الإحصاء المركزية، مع تعديلها بموجب الغلاء الحاصل، وفي حالات كثيرة ترتفع هذه النسبة إلى أكثر بكثير، وهذا مقابل ١٢٪ إلى ١٥٪ لدى الشرائح الغنية وذات الدخل العالي، ما يجعل العبء الأساس المترتب على رفع الأسعار يقع على عاتق الشرائح الفقيرة.

**وتهدف الحكومة من وراء رفع الأسعار إلى زيادة المدخولات التي تدر على خزينة الدولة أكثر من ١,٥ مليار شيكل، وتعاني الشرائح الفقيرة من ارتفاع الأسعار بهذا الشكل، وبالذات ارتفاع أسعار المواد الغذائية والمياه**

وطالب وزير الصناعة والتجارة السابق ووزير الداخلية الحالي، إيلي يشاي، الزعيم السياسي لحركة شاس الدينية، برفع المخصصات الاجتماعية الأساسية التي تدفعها مؤسسة الضمان الاجتماعي الرسمية (مؤسسة التأمين الوطني) للمسنين والأولاد، ومن هم خارج سوق العمل، بسبب البطالة أو الإعاقة الجسدية، وسانده بالطلب وزير الرفاه الاجتماعي، إسحق هرتسوغ، من حزب العمل، الذي دعا إلى إجراء تعديل كهذا مرتين في العام.

قالت شركة نوبل إينرجي الأميركية للطاقة إن حقل ليفياثان البحري للغاز في إسرائيل يحتوي على نحو ٤٥٠ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، ما يمكنها أن تصبح دولة مصدرة للغاز. وأوضحت الشركة، التي تمتلك حصة كبيرة في الحقل، أن التقديرات الجديدة تدل على أن مخزون هذا الحقل أكبر بكثير من مخزون ثاني أكبر حقل للغاز الطبيعي في إسرائيل، وهو حقل تامار. وجاء في بيان لرئيس مجلس إدارة الشركة تشارلز ديفيدسون أن «حقل ليفياثان هو أحدث اكتشاف كبير لشركة نوبل إينرجي، وربما يكون أكبر اكتشاف في تاريخنا». وأضاف أن «هذا الاكتشاف يمكن أن يجعل من إسرائيل دولة مصدرة للغاز الطبيعي».

**حقل ليفياثان البحري للغاز في إسرائيل يحتوي على نحو ٤٥٠ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، ما يمكنها أن تصبح دولة مصدرة للغاز**

ولا يزال يتعين إجراء المزيد من الاختبارات لتحديد الحجم التقديري للحقل البحري الواقع بالقرب من مدينة حيفا. إلا أن كمية مخزون الغاز التي أعلنتها الشركة تعتبر أنباء مشجعة لإسرائيل، التي تأمل في أن تمكنها مخزوناتها البحرية من الغاز الطبيعي من تحقيق الاستقلال في مجال الطاقة، وتسمح لها بتصدير الفائض إلى أوروبا على المدى البعيد.

وتقدر سعة حقل تامار بنحو ثمانية مليارات متر مكعب. إلا أنه لم يتم تشغيل هذا الحقل بسبب خلافات دولية بين إسرائيل والدول المجاورة لها، إضافة إلى خلاف داخلي بشأن الضرائب التي يمكن أن تفرضها الدولة على الحقل.

وسينفد مخزون حقل يام تيثيز، الوحيد الذي يجري تشغيله ويزود إسرائيل بنحو ٧٠٪ من احتياجاتها من الغاز الطبيعي، خلال ثلاث سنوات.

وتمتلك شركة نوبل إينرجي حاليًا حصة ٣٩,٦٦٪ في حقل ليفياثان، بينما تملك شركتا «ديليك دريلينغ» و «أفنر أويل إكسبلوريشين» نسبة ٢٢,٦٧٪ لكل منهما، وتمتلك شركة «راتيو أويل إكسبلوريشن» نسبة الـ١٥٪ المتبقية.

أوضح الخبير في شؤون الطاقة الإسرائيلي شموئيل إيفين أن حجم استهلاك الغاز في إسرائيل يزيد بشكل كبير خلال الفترة الأخيرة، مشيراً إلى أنه وطبقاً لبيانات وزارة البنية التحتية فإنه خلال العام ٢٠٠٩ بلغ حجم استهلاكهنحو ٤,٢ مليارات متر مكعب مقابل ٢,٧ مليار متر مكعب في العام ٢٠٠٧، و١,٦ مليار متر مكعب في ٢٠٠٥، مشيراً إلى أن أكثر من نصف استهلاك إسرائيل للغاز يأتي من الإنتاج المحلي، من شركة «يام تاتيس» والباقي من شركة EMG المصرية.

**وتقدر سعة حقل تامار بنحو ثمانية مليارات متر مكعب. إلا أنه لم يتم تشغيل هذا الحقل بسبب خلافات دولية بين إسرائيل والدول المجاورة لها، إضافة إلى خلاف داخلي بشأن الضرائب التي يمكن أن تفرضها الدولة على الحقل**

وكما أشارت المصادر الرسمية الإسرائيلية[٢٣] فإن الغاز الطبيعي خلال العام ٢٠٠٩ كان مصدراً لإنتاج ٤٠٪ من الكهرباء وهي النسبة ذاتها المستهلكة في بريطانيا. وخلال

العقد القادم من المتوقع أن يصل حجم الغاز الطبيعي لإنتاج الكهرباء إلى ٦٠٪ من بين سلة الوقود الإسرائيلية المستخدمة في إنتاج الكهرباء .

في المقابل شهد استخدام النفط ومشتقاته في إسرائيل تراجعاً مقابل استخدام الغاز . ومن المتوقع مع نهاية العام ٢٠١١ أن يكون الغاز الطبيعي بديلاً لاستهلاك ٥ , ٤ ملايين طن من مشتقات النفط ، إذ من المتوقع أن يصل استخدام الغاز الطبيعي لنحو ٧٨٪ في إنتاج الكهرباء والصناعة بحجم تصل كميته إلى ٤ , ٦ مليارات متر مكعبوالتي ستصل إلى ٩ مليارات متر مكعب مع حلول العام ٢٠١٥ ، و١١ مليار متر مكعب في العام ٢٠٢٥ .

### مصادر الغاز في إسرائيل

تقدر مصادر الغاز الطبيعي في إسرائيل كمياته واحتياطياته الواقعية بأكثر من ٢٠٠ مليار متر مكعب ، (أي ما يصل لنحو ٤ أضعاف استهلاك الغاز الطبيعي في إسرائيل خلال العام ٢٠٠٩) وترتكز تلك المصادر على ثلاثة محاور :

أولاً : محور اكتشافات الغاز الطبيعي أمام شواطئ مدينة أشكلون خلال عامي ١٩٩٩-٢٠٠١ والذي بدأ إنتاجه منذ العام ٢٠٠٤ ، ومع حلول العام ٢٠٠٩ كان إنتاجه يمثل نحو ٦٧٪ من استهلاك شركة الكهرباء الإسرائيلية ، وأنه تم استخراج ١٥ مليار متر مكعب منه حتى الآن ، ويقدر احتياطي الغاز الطبيعي فيه بنحو ٢٠ مليار متر مكعب . ومن المتوقع أن يستمر الاعتماد على غاز أشكلون حتى يتم إنتاج الغاز من حقلي « تمار » و « داليت » في غضون السنوات القادمة .

ثانياً : اكتشاف حقلي « تمار » و « داليت » في بداية العام ٢٠٠٩ ، والتي ستفيد قطاع الطاقة الإسرائيلي خلال العقود القادمة . ويقدر احتياطي الغاز في حقل تمار بنحو ١٨٤ مليار متر مكعب ، وقدرت الاستثمارات في هذا الحقل بنحو ٨ , ٢ مليار دولار ، وسيبدأ إنتاجه في غضون سنوات معدودة ، ومن المتوقع أن يكون المصدر الرئيسي للغاز الطبيعي في إسرائيل لسنوات طويلة قادمة . أما حقل «داليت» فيقدر احتياطي الغاز الطبيعي فيه بنحو ١٤ مليار متر مكعب فقط ، ومن المتوقع أن يبدأ في إنتاج الغاز قبل حقل «تمار» لأنه أقل عمقاً وأكثر قرباً للشاطئ منه .

ثالثاً : مؤشرات لاكتشاف حقول غاز جديدة وكبيرة ، وعند ثبوتها ستكون إسرائيل دولة مصدرة للغاز الطبيعي ، وذلك استناداً إلى بيانات أصدرتها شركة « نوبل أنيرجي » العالمية للطاقة التي تقول إن احتياطي الغاز الطبيعي في إسرائيل قد يصل إلى ١٦

ترليون قدم مكعب (٤٥٣ مليار متر مكعب) وذلك في حقلي «عاميت» و«راحيل». بينما يوجد احتياطي آخر تصل كميته إلى ٨٥٠ مليار متر مكعب في حقل «لفيتان». وتعتزم شركة «نوبل» البدء في تنفيذ عمليات الحفر في هذا الحقل مع نهاية العام الجاري.

### الغاز الطبيعي المصري

تعد مصر ثاني أكبر مورّد للغاز الطبيعي لإسرائيل حتى الآن، وهي تمتلك كميات كبيرة من احتياطي الغاز الطبيعي تقدر بنحو ١٦٥٥ مليار متر مكعب، أي ٠,٩٪ من إجمالي احتياطي الغاز الطبيعي في العالم، وبلغ حجم استهلاك الغاز الطبيعي المصري ٣٧٪ من إجمالي استهلاك شركة الكهرباء الإسرائيلية خلال العام ٢٠٠٩، ويصل الغاز الطبيعي المصري إلى إسرائيل بواسطة أنبوب بحري يمتد من العريش المصرية وحتى شواطئ مدينة أشكلون؛ حيث كانت صفقة الغاز الطبيعي بين مصر وإسرائيل من أكبر الصفقات التي عقدت بين البلدين، وتعكس العلاقات الاقتصادية بينهما.

وقد واجه عقد تلك الصفقة والمفاوضات الشاقة التي جرت بين شركة الكهرباء الإسرائيلية وشركة EMG المصرية عدة صعوبات إلى أن بدأ ضخ الغاز المصري لإسرائيل في منتصف ٢٠٠٨، وكانت المفاوضات التي أجريت بعد ذلك حول تعديل سعر تصدير الغاز المصري لإسرائيل في آب ٢٠٠٩ تم بعدها وضع آلية لتعديل السعر أوتوماتيكيا طبقاً للأسعار العالمية.

وقد التزمت الشركة المصرية بتزويد إسرائيل بالكميات المطلوبة من الغاز الطبيعي المتفق عليها حتى الآن، وتم التوقيع في تموز ٢٠٠٩ على اتفاق بين الشركة المصرية مع شركة كهرباء إسرائيلية خاصة «مجموعة دوراد» لتزويدها بنحو ٠,٧٥ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنوياً على مدار ١٧ عاماً.

### إسرائيل مركزاً للغاز المسال

عند الحديث عن مصادر الغاز المستقبلية لإسرائيل هنالك إمكانية أن تصبح إسرائيل مركزاً للغاز الطبيعي المسال «LNG» من خلال إقامة منشأة ضخمة لهذا الغرض، وذلك بهدف تقليص ارتباط سوق الغاز الطبيعي الإسرائيلي بمصادر محددة. لكن المعطيات تؤكد عدم الجدوى الاقتصادية من إقامة منشأة للغاز المسال، ولكن قد يكون هذا المشروع ضمانا لتدفق ثابت ومستمر للغاز. تقدمت حتى الآن ست شركات للمناقصة التي أعلنتها إسرائيل لإقامة منشأة للغاز المسال بها.

## الجدوى الاقتصادية من اعتماد إسرائيل على الغاز الطبيعي

١ . يحتاج بناء محطات قوى تعمل بالغاز الطبيعي الأرضي مساحة أراضٍ قليلة مقارنة بما تحتاجه المحطات التي تعمل بالفحم والتي يشترط أن تكون قريبةً من الشواطئ الساحلية .

٢ . تقل تكلفة بناء محطات قوى تعمل بالغاز الطبيعي عن تكلفة المحطات التي تعمل بالفحم .

٣ . يعتبر الغاز الطبيعي الأرخص في سوق الطاقة الإسرائيلية ، ويسهم في ذلك المنافسة المحتدمة بين موردي الغاز المحليين وموردي الغاز الطبيعي من مصر .

٤ . وفر استخدام شركة الكهرباء الإسرائيلية للغاز الطبيعي خلال الفترة ما بين ٢٠٠٤-٢٠٠٩ نحو ٢٣,٥ مليار شيكل . كما أسهم في خفض سعر الكهرباء للمستهلك المنزلي الإسرائيلي بنحو ٩,٣٪ ، وبنحو ١٦,٣٪ للمستهلك الصناعي بداية من ١٥شباط ٢٠١٠ .

٥ . سيوفر تحول إسرائيل لاستخدام الغاز الطبيعي مئات الملايين من الدولارات التي تدفع سنوياً لاستيراد الأنواع المختلفة من الوقود . فضلاً عن ذلك سيوفر لها العملة الصعبة ، وهو ما سيكون ميزة إستراتيجية كبيرة على المدى البعيد ، حيث سيقلل ارتباط الاقتصاد الإسرائيلي بالخارج في الأوقات الصعبة .

٦ . زيادة الاستثمارات في سوق الطاقة ، حيث ساهمت اكتشافات الغاز الجديدة في جذب المستثمرين للاستثمار في البنية التحتية المتعلقة بالغاز الطبيعي ، وبناء عليه تم استثمار ما يقرب ١,٣ مليار دولار حتى الآن في مجال الغاز الطبيعي في إسرائيل ، ومن المتوقع أن تصل هذه الاستثمارات إلى نحو ٣,٧ مليار دولار خلال السنوات الخمس القادمة .

٧ . يسهم تحول إسرائيل نحو استخدام الغاز الطبيعي في تحسين جودة البيئة والحفاظ على صحة الإنسان إلى جانب تقليل الانبعاث الحراري وهي مسألة مهمة تولي لها إسرائيل أهمية قصوى .

## الأهمية الإستراتيجية لاستخدام إسرائيل للغاز الطبيعي

ترغب إسرائيل في تقليص اعتمادها على المصادر الخارجية للغاز الطبيعي ، تماما كما هو الحال في استيراد الاحتياجات الحيوية الأخرى مثل الأغذية ، المياه ، والمواد الخام المهمة ، إذ لا تزال إسرائيل تعاني خطر العزلة في منطقة الشرق الأوسط ، وتتأثر قدرتها

على تأمين حصولها على الطاقة من مصادر خارجية بشكل كبير بأحداث وتطورات إقليمية مثل اندلاع حرب مع إيران، وعدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. من هنا بات تطوير سوق الغاز الإسرائيلية جزءاً من الجهود الإستراتيجية المبذولة من أجل فك الارتباط بالنفط، وبهدف إيجاد مصادر للطاقة المتجددة، حيث شكلت الحكومة الإسرائيلية في السابع من شهر شباط الماضي من العام ٢٠١٠ لجنة متخصصة لبلورة خطة قومية للتقليل من الارتباط بالنفط، وتطوير سوق الغاز في إسرائيل.

## الفصل السادس: أجور كبار الموظفين في الشركات العامة في إسرائيل

تفيد أبحاث سلطة الأوراق النقدية أن معدل أجر كبار الموظفين في القطاع الخاص بلغ ١,٦ مليون شيكل عام ٢٠٠٣ بينما ارتفع هذا إلى ٤,٥ مليون شيكل عام ٢٠١٠ أي بزيادة قدرها ثلاثة أضعاف خلال هذه الفترة، وكان الاستنتاج الرئيس من هذه الأبحاث أنه ليس هناك أية علاقة بين الوضع المالي لهذه الشركات وبين الأجر الذي يحصل عليه من يشغل منصبا مرموقا فيها، وقد تم تنفيذ هذا البحث من قبل القسم الاقتصادي في سلطة الأوراق النقدية وتم تقديمه إلى لجنة «نئمان»[٢٤] المكلفة بفحص موضوع أجر كبار الموظفين في شركات القطاع الخاص.

**ليس هناك أية علاقة بين الوضع المالي لهذه الشركات وبين الأجر الذي يحصل عليه من يشغل منصبا مرموقا فيها**

ويتبين من المعطيات أن ارتفاعا ملموسا طرأ على أجر كبار الموظفين في الدولة خلال السنوات الأخيرة، وعلى الرغم من الأزمة المالية والتي بدأت تأثيراتها السلبية بالظهور مع نهاية العام ٢٠٠٧ إلا أن أجر كبار الموظفين في شركات القطاع الخاص تجاهل هذه الحقائق بشكل كلي، وواصل ارتفاعه باستمرار طيلة هذه السنين.

يتضح من هذا البحث، والذي فحص أجر كبار الموظفين بحسب المنصب، أن معدل أجر المدير العام للشركة ارتفع من ٢,٥ مليون شيكل سنويا عام ٢٠٠٣ إلى ٣,٥ مليون شيكل عام ٢٠٠٧ ولكنه هبط قليلا إلى ٢,٥ مليون شيكل عام ٢٠١٠. أما أجر رئيس مجلس الإدارة[٢٥] فقد كان عام ٢٠٠٣ بمعدل ٣,٥ مليون شيكل سنويا، مرتفعا إلى ٦,٥ مليون شيكل عام ٢٠٠٧ ، بينما هبط هذا الأجر إلى ٤,٤ مليون شيكل عام ٢٠١٠. أما أجر باقي شاغلي المناصب المرموقة فلم يهبط بتاتا بين الأعوام ٢٠٠٣ و ٢٠١٠، حيث كان معدل أجر من هو ليس مديرا عاما وليس رئيس مجلس إدارة حوالي ١,٣ مليون شيكل عام ٢٠٠٣ وارتفع إلى ٢ مليون شيكل عام ٢٠٠٧ وواصل ارتفاعه إلى ٣,٤ مليون شيكل عام ٢٠١٠. ويمكن تفسير هذه الظاهرة بكون أجر الفئة الأخيرة من شاغلي المناصب المرموقة غير مراقب من أية جهة كانت وغير معلن عنه، وعليه واصل أجرهم الارتفاع طوال هذه الفترة.

وخلص البحث إلى نتيجة مهمة مفادها عدم وجود علاقة بين الوضع الاقتصادي لهذه الشركات وبين الأجر المدفوع لكبار الموظفين فيها، وحتى لو أديرت الشركة بشكل فاشل من قبل شخص بمنصب مرموق حظي بهبات وارتفع أجره بدون أية علاقة بأدائه على المستوى الفردي أو على مستوى الشركة بأكملها. وعلى سبيل المثال لا الحصر، وزعت شركة «أفريكا يسرائيل» برئاسة الملياردير «ليف لفايف» مبلغ ٧,٥ مليون شيكل لصاحبي الوظائف المرموقة على الرغم من الصعوبات الاقتصادية التي واجهتها والتي كادت أن تطيح بها لولا تدخل الحكومة والبنوك لإنقاذها.[٢٦] ولم تبق شركة «أفريكا يسرائيل» وحيدة في هذا المضمار. وقد أعلنت الشركة بأنها قامت بمنح الهبات لشاغلي المناصب المرموقة على أثر نجاحهم إخراج الشركة من المأزق الاقتصادي الذي أصابها بتأثير الأزمة المالية العالمية، ولكن هذا الأمر بحدّ ذاته (وفقا لسلطة الأوراق النقدية) لا يحتسب أداء اقتصاديا جيدا تدفع بسببه هبات بمبالغ طائلة كهذه.

وقد تبين أيضا أن أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين يشكلون حراسا للأجور والمنح المعطاة لشاغلي المناصب المرموقة أو بمعنى آخر هنالك علاقة عكسية بين عدد أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين وبين أجر كبار الموظفين في شركات القطاع الخاص، فكلما كان عدد أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين أكبر، كان أجر كبار الموظفين أقل مقارنة مع شركات كان فيها عدد أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين أقل. ومن هنا تنبع أهمية مراقبة الأجور ومنعها من الارتفاع الدائم من قبل أعضاء مجلس إدارة خارجيين.

ويعلو من البحث أيضا أن أجر المدير العام وغير المسيطر على الشركة أعلى بشكل حاد من أجر مدير عام صاحب سيطرة على الشركة ذاتها. يكمن التفسير لهذه الظاهرة بشعور المدير العام غير المسيطر بعدم الأمان المتعلق بمستقبل وظيفته، وبالتالي قد تكون المخاوف بإقالته سببا لتعويضه بأجر أعلى، أو قد يكمن الأمر بحاجة صاحب السيطرة في الشركة أن يكافئ مديرا عاما بشكل غير اعتيادي بما يشبه الرشوة.

وقد قررت الحكومة في جلستها يوم ٢٥ نيسان ٢٠١٠ التطرق لاقتراح قانون قدمته شيلي يحيموفيتش عن حزب العمل بشأن أجور كبار الموظفين في شركات القطاع الخاص، وتقرر تشكيل لجنة برئاسة وزير العدل يوفال نئمان تفحص إمكانية معالجة هذه القضية عن طريق سن القوانين المناسبة من قبل الكنيست. وكانت عضوة الكنيست شيلي يحيموفيتش قد اقترحت تقييد أجر أكبر الموظفين في شركات القطاع الخاص إلى حد أقصاه ٥٠ ضعفا من أجر أصغر العاملين في الشركة نفسها. ولكن، وليس ذلك مفاجئا، حاول كل من رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ووزير المالية يوفال شطاينيتس

تأجيل التصويت إلى وقت آخر لكي يتسنى لهما فحص الموضوع بصورة جذرية أكثر. وقد طالب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو منع تصويت سريع على حد قوله معللا طلبه هذا «بأضرار قد تصيب الاقتصاد الإسرائيلي» وقال: «من الواضح أن هنالك تقييدات جمة تقيد أجور كبار الموظفين في الشركات الحكومية والقطاع العام، ولكن بما يتعلق بأجور كبار الموظفين في شركات القطاع الخاص، فإني على استعداد لفحص حلول مختلفة لهذه المشكلة، ولكن يتوجب علينا أولا دراسة الموضوع بشكل واف، دقيق وعميق، علما بأننا نعمل في عالم اقتصادي معولم، وعليه يجب أن نفحص أولا أي حلول ناجحة قائمة لحل هذه المشكلة في أماكن أخرى في العالم المتطور». وأضاف نتنياهو: يجب حل مشكلة أجور كبار الموظفين دون أن يسبب هذا الحل مشاكل أخرى للاقتصاد الإسرائيلي، حيث تقع المسؤولية الكاملة لاقتصاد إسرائيل على كاهلي، وعليه يتوجب علينا أن نطلب من وزير العدل فحص إمكانية تشكيل اقتراح قانون حكومي في هذا الشأن.

لا تقتصر ظاهرة الأجور المرتفعة لأصحاب المناصب المرموقة على شركات القطاع الخاص بل تميز أيضا كبار الموظفين في شركات القطاع العام والشركات الحكومية، حيث يحظى آلاف العمال في القطاع العام بأجور قد تصل إلى عشرة أضعاف أو أكثر من معدل الأجر في إسرائيل والبالغ ٨٣٤٠ شيكلا شهريا وإلى أكثر من ٢٣ ضعفا من الأجر الأدنى والبالغ ٤٣٠٠. وعلى سبيل المثال يصل أجر مدير خدمات صحية إلى ٨٤٧٣٣ شيكلا شهريا، أجر عمال الموانئ ٦٢٣٤٢ شيكلا شهريا، أجر مدير وحدات إدارية في جامعة بار أيلان ٧٦٣٥٩ شيكلا شهريا، وغيرهم الكثير ممن يحصل على رواتب تفوق ٤٠٠٠٠ شيكل[٢٧] شهريا.

**لا تقتصر ظاهرة الأجور المرتفعة لأصحاب المناصب المرموقة على شركات القطاع الخاص بل تميز أيضا كبار الموظفين في شركات القطاع العام والشركات الحكومية،**

وقد تم فحص هذا الأمر لدى ٢٨١ ألف عامل في القطاع العام وفي ٧٠٠ مؤسسة عامة وصلت تكلفة الأجور فيها ٤٥ مليار شيكل، وتظهر نتائج هذا الفحص في تقرير يدعى «تقرير لفين» ومنه تتجلى صورة قاتمة جدا بما يتعلق بأجور كبار الموظفين في القطاع العام، مفادها أن ٢٠٪ من هذه المؤسسات تدفع أجورا عالية جدا وفقا لكل المعايير. ومع نشر نتائج «تقرير لفين» قال منفذو البحث «إن التقرير مهم جدا كأدة لتطبيق سياسة الأجور الحكومية، وإن نشر معطياته يضمن شفافية في شروط تشغيل أصحاب الوظائف المرموقة ويساهم في زيادة ثقة الجمهور بهذه المؤسسات. فعاليات التطبيق قللت ظواهر دفع أجور عالية في القطاع العام وساهمت في تمكين السلطات المحلية الوصول إلى تحقيق توازن في ميزانياتها».

وفرت وحدة التطبيق التابعة لوزارة المالية مبلغ ٧٠ مليون شيكل على خزينة الدولة عام ٢٠١٠، ومنذ إقامة هذه الوحدة قبل ١٠ سنوات تم توفير مبلغ ٤ مليار شيكل على خزينة الدولة. وقد تم الإعلان عن نية وزارة المالية أن تكون أكثر صرامة في منع ظواهر من هذا القبيل، وسيعاقب كل مدير يصادق على أجور عالية لكبار الموظفين في القطاع العام والقطاع الحكومي.

شهد عام ٢٠١٠ استمرارا لارتفاع قيمة صرف الشيكل الإسرائيلي مقابل العملات الصعبة ومن أهمها الدولار واليورو

## الفصل السابع: هبوط أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الشيكل

شهد عام ٢٠١٠ استمرارا لارتفاع قيمة صرف الشيكل الإسرائيلي مقابل العملات الصعبة ومن أهمها الدولار واليورو، وقد تواصل هذا الارتفاع، وبمعدلات غير مسبوقة مع بداية العام الحالي وحتى الآن. حيث هبط سعر الدولار مقابل الشيكل بنسبة ١١٪ في النصف الثاني من العام ٢٠٠٩ وتواصل هذا الهبوط للدولار هذا العام حتى وصل إلى أقل من ٣,٥ شيكل وهو الأقل منذ ثماني سنوات. أما اليورو فقد انخفض عام ٢٠١٠ بنسبة ١١٪ (من ٥,٤٥ شيكل لليورو إلى ٤,٨٦ شيكل لليورو) ونظرا للآثار السلبية التي تترتب عن الارتفاع المتواصل للشيكل مقابل الدولار، فقد اضطر البنك المركزي الإسرائيلي، على غير عادته إلى التدخل لوقف انهيار الدولار و الحد من هذا الارتفاع عبر سياسات وإجراءات متعددة من بينها: تخفيض سعر الفائدة وإيقاف النشرة اليومية لأسعار صرف العملات. هذا ويعزو المراقبون هذا الارتفاع الحاد في قيمة صرف الشيكل مقابل العملات الأخرى إلى أسباب خارجية ذات علاقة بالاقتصاد الأميركي وأخرى لها علاقة بأداء الاقتصاد الإسرائيلي ذاته في العامين السابق والحالي.

### ١. تراجع أداء الاقتصاد الأميركي

يعاني الاقتصاد الأميركي من ارتفاع الدين الداخلي وزيادة العجز التجاري، ففي شهر آذار الحالي وصل العجز إلى ٦٠ مليار دولار، كذلك زادت الفجوة بين الصادرات والواردات بنسبة ١٠٪ في الشهر نفسه. كان هذا التدهور حادا بدرجة فاقت توقعات المخططين والمحللين الأميركيين. فيما ساهم تمديد بقاء الجيش الأميركي في العراق في خلق مشاكل إضافية للموازنة العامة، حيث تم تخصيص موازنة جديدة لتمويله. دفعت هذه المؤشرات حكومة الولايات المتحدة الأميركية إلى اتخاذ إجراءات بهدف كبح التدهور وذلك من خلال أدوات السياسة المالية والنقدية ومن بينها: تخفيض قيمة عملتها أمام العملات الأخرى لتعزيز الصادرات ورفع تكلفة الواردات، فمن المعروف أن تخفيض قيمة العملة لدولة ما يعمل على زيادة صادراتها وتخفيض الواردات إليها.

اضطر البنك المركزي الإسرائيلي، على غير عادته إلى التدخل لوقف انهيار الدولار والحد من هذا الارتفاع

إن تخفيض قيمة العملة و تخفيض سعر الفائدة من أهم السياسات المالية والنقدية التي تتبعها الدول التي تعتمد على التصدير السلعي، كاليابان والصين مثلا. إن معدل صرف عملة ما مقابل العملات الأخرى ليس مرتبطا بقوة الاقتصاد فقط، بل بعوامل أخرى منها الاستقرار، معدلات النمو، آفاق الاستثمار، حجم الاحتياطي النقدي، مثال على ذلك سعر صرف الين الياباني مقابل الدولار أقل بكثير من سعر صرف الدينار الكويتي بالرغم من الفرق الشاسع جدا بين اقتصاديهما.

### ٢. تحسن أداء الاقتصاد الإسرائيلي بدرجة كبيرة

شهد العام ٢٠١٠ نجاحا كبيرا للاقتصاد الإسرائيلي حيث عبر عن ذلك النجاح محافظ بنك اسرائيل ستانلي فيشر في خطابه أمام الكنيست بوصفه «أحد أكثر السنوات نجاحا»، وانعكس هذا النجاح في ارتفاع معدل النمو إلى ٥,٤٪ خلافا لكل التوقعات، وانخفاض نسبة البطالة، إضافة إلى ارتفاع مستوى التشغيل وزيادة الاحتياطي النقدي. وتشير معطيات أداء العام ٢٠١٠ أنه حقق معدل نمو سنوي زاد عن ٤٪ على الرغم من التدهور الذي حصل في الربع الثاني من العام السابق ٢٠٠٩. وفاق معدل النمو المتحقق ما كان متوقعا بما لن تزيد عن ٣٪. وكذلك تدفقت على الاقتصاد الإسرائيلي استثمارات خارجية مباشرة وصلت قيمتها إلى ١٥ مليار دولار، ما يعتبر حجما ضخما من الاستثمارات في ظل الأزمة المالية العالمية. وقد نتج عن ارتفاع حجم الاستثمارات الخارجية المتدفقة ضخ كميات كبيرة من الدولار إلى السوق الإسرائيلية من ناحية وإلى زيادة الطلب على العملة المحلية من قبل هؤلاء المستثمرين لدفع مرتبات الموظفين، شراء المواد الخام وكذلك دفع الضرائب للدولة من ناحية أخرى. وشهد العام ٢٠١٠ أيضا زيادة عدد الشركات الإسرائيلية التي تصدر للولايات المتحدة بنسبة ١١٪، وكذلك ارتفع الناتج الفردي بنسبة ٢,٧٪ بعد أن شهد انخفاضا بنسبة ١,١٪ عام ٢٠٠٩، فيما انخفضت نسبة البطالة في العام ٢٠١٠ إلى مستوى ٦,٧٪ بعد أن كانت ٧,٩٪ عام ٢٠٠٩. من المؤشرات الايجابية الأخرى التي شهدها الاقتصاد الإسرائيلي ارتفاع قيمة الصادرات السلعية حيث بلغت ٥٢ مليار دولار عام ٢٠١٠ بعد أن كانت ٤٥ مليار دولار عام ٢٠٠٩.

**تدفقت على الاقتصاد الإسرائيلي استثمارات خارجية مباشرة وصلت قيمتها إلى ١٥ مليار دولار، ما يعتبر حجما ضخما من الاستثمارات في ظل الأزمة المالية العالمية.**

## الآثار المترتبة على هبوط أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الشيكل

يحدث الارتفاع المتواصل لقيمة عملة محلية مقابل العملات الصعبة آثارا إيجابية وسلبية في الوقت نفسه، وتعتمد طبيعة الإجراءات التي يمكن لحكومة ما اتخاذها، على الفلسفة الاقتصادية المرادة. لذا فقد سبب الارتفاع الحاد لقيمة الشيكل مقابل

الدولار، قلقا كبيرا لرئيس البنك المركزي الإسرائيلي «ستانلي فيشر» والقطاعات الاقتصادية الأخرى تخوفا من النتائج التالية :

- ارتفاع نسبة التضخم عن المعدلات الطبيعية ما سيرفع الأسعار ويتطلب رفع مستوى الأجور ما سيدفع إلى مزيد من الإضرابات العمالية المطالبة بالتعويض . ومن المعروف أن الاقتصاد الإسرائيلي لم يستطع الحفاظ على نسبة تضخم بحسب الأهداف المعلنة والتي تتراوح بين ١٪-٣٪ في الأعوام الثلاثة الماضية على الرغم من الأزمة المالية التي لحقت به منذ ٢٠٠٨ .
- تدهور كمية الصادرات وقيمتها، حيث يصبح المشتري للصادرات بحاجة إلى دولارات أكثر لشراء المنتج نفسه، وتصبح السلع المستوردة أكثر تنافسية في السوق المحلية حيث يصبح المستورد بحاجة إلى وحدات مالية أقل لسداد قيمة الواردات .
- إرباك السوق المحلية، سوق الأوراق المالية، الجهاز المصرفي، منحنيات الادخار، الاستثمار والاستهلاك . حيث أن الانخفاض الحاد للعملة يجعل من الصعب توقع المنحى الذي سيسلكه الاقتصاد على المديين القصير والمتوسط، على سبيل المثال : موظفو الدولة الذي يتقاضون مرتباتهم بالعملة المحلية ويشترون سلعهم المعمرة مثلا بعملات أخرى، الموردون والمقاولون الذي يبيعون الحكومة بالعمل المحلية ويدفعون مقابل ذلك بالعملة الصعبة، المقترضون من البنوك المحلية بالعملات الصعبة، سوق العقارات، كذلك تحويلات العاملين بالخارج بعملات صعبة ليتم التصرف بها بالعملة المحلية فيما بعد .

تجنبا لحدوث المزيد من الأضرار على الاقتصاد فقد تدخل البنك المركزي الإسرائيلي بتخفيض سعر الفائدة إلى نسبة هي الأدنى في العقدين الماضيين لتشجيع الناس على الاقتراض . من الجدير ذكره هنا أن العام ٢٠٠٢ كان الأسوء على الاقتصاد الإسرائيلي حيث قد حقق نموا سلبيا للمرة الأولى في تاريخه، يعزو كثير من المراقبين ذلك إلى تراكم الآثار السلبية للانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت في ايلول ٢٠٠٠ . ما تطلب استدعاء ستانلي فيشر، إذ يعزو المراقبون القفزة النوعية التي شهدها الاقتصاد الإسرائيلي إلى هذا الرجل إلذي عرف عنه بأنه «رجل الأزمات» نظرا لما يتمتع به من خبرة وحكمة نظرا لعمله في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والشركات الضخمة . وقد تم تعيينه في ١ ايار ٢٠٠٥ من قبل رئيس الوزراء السابق شارون وبتزكية وزير ماليته في حينه، بنيامين نتنياهو، على الرغم من بعض اعتراضات كبار موظفي وزارة المالية ممن كانوا يطمحون إلى هذا المنصب .

## ثامنا: انضمام إسرائيل إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization for Economic Co-operation and Development واختصارهاOECD، هي منظمة دولية مكونة من مجموعة من البلدان المتقدمة التي تعتمد مبادئ الديمقراطية التمثيلية واقتصاد السوق الحرّ. نشأت سنة ١٩٤٨ عن منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي للمساعدة في إدارة خطة مارشال لإعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد فترة تم توسيعها لتشمل عضويتها بلداناً غير أوروبية، وفي سنة ١٩٦٠ تم إصلاحها لتكون منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. تمنح المنظمة فرصة تمكن الحكومات من مقارنة التجارب السياسية، والبحث عن إجابات للمشاكل المشتركة، وتحديد الممارسات الجيدة وتنسيق السياسات المحلية والدولية، وهي تشكل منتدى للضغط ويمكن أن تكون حافزاً قوياً لتحسين السياسات وتنفيذها عن طريق سن قوانين يمكن أن تؤدي أحياناً إلى المعاهدات الملزمة. تتم التبادلات بين الحكومات المشتركة في المنظمة عن طريق تدفق المعلومات والتحليلات التي تقدمها الأمانة العامة في باريس، وجمع البيانات ورصد الاتجاهات والتحليلات والتنبؤات الاقتصادية، وبحوث التغيرات الاجتماعية، أو تطور في أنماط التجارة والبيئة والزراعة والتكنولوجيا والضرائب والمجالات الأخرى. عالجت المنظمة خلال العقد الماضي مجموعة من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وساهمت في تعميق المشاركة مع دوائر الأعمال، ونقابات العمال وغيرهم من ممثلي المجتمع المدني. الدول الأعضاء في المنظمة بلغت ٣٢ عضواً كاملاً، هي: النمسا، بلجيكا، كندا، الدانمارك، فرنسا، ألمانيا، اليونان، إيسلندا، إيرلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، النرويج، البرتغال، أسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، أميركا، أستراليا، التشيك، فنلندا، هنغاريا، اليابان، المكسيك، نيوزيلندا، بولندا، سلوفاكيا، كوريا الجنوبية، إسرائيل، سلوفينيا، أستونيا.

رحبت إسرائيل بحرارة بقرار الانضمام إلى المنظمة بتاريخ ١٠ أيار ٢٠١٠، واعتبرته «حدثاً تاريخياً اقتصادياً وسياسياً»، بعد أن صوّت أعضاؤها بالإجماع على القرار، مع العلم أن معارضة أيّ منهم كانت كافية لرفض الطلب. وبموجب القرار، سيستطيع ممثل إسرائيل اعتباراً من تاريخ ١ تموز القادم المشاركة في اجتماعات المنظمة والتصويت والتأثير.

وجاءت ردود الفعل الإسرائيلية مرحبة بشدة، حيث قال رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو: إن القرار يحفز إسرائيل على العمل لتكون بين الدول الـ ١٥، الأقوى

رحبت إسرائيل بحرارة بقرار الانضمام إلى المنظمة بتاريخ ١٠ أيار ٢٠١٠، واعتبرته «حدثاً تاريخياً اقتصادياً وسياسياً»

بنيامين نتنياهو: إن القرار يحفز إسرائيل على العمل لتكون بين الدول الـ ١٥، الأقوى اقتصادياً في العالم

اقتصادياً في العالم، واعتبر وزير المالية يوفال شتاينتس أن انضمام إسرائيل للمنظمة سيأتي فوراً باستثمارات أجنبية ضخمة، وصفقات تجارية كبيرة بين شركات إسرائيلية وعالمية، وسيجلب في أقرب وقت استثمارات بنحو ستة مليارات دولار في البورصة الإسرائيلية من صناديق دولية تستثمر فقط في بورصات الدول الأعضاء في المنظمة. وأكد محافظ بنك إسرائيل ستانلي فيشر أن الخطوة: «علامة فارقة مهمة في اندماج إسرائيل في الاقتصاد العالمي، وتعكس التزامها بمعايير دولية متطورة».

بكلمات أخرى، فإن المعنى الأساسي لانضمام إسرائيل إلى هذه المنظمة هو رفع مكانتها الاقتصادية ومنحها الثقة على الساحة الدولية، وعلى الأغلب، فإن الصناديق الدولية المستثمرة في الدول الأعضاء في المنظمة ستبدأ باستثمار مليارات الدولارات في البورصة الإسرائيلية، كما ستُشارك إسرائيل في مؤتمرات دولية، وستعمل دول في العالم على تقوية علاقاتها الاقتصادية مع إسرائيل.

## مؤشرات الاقتصاد الإسرائيلي

بكلمات أخرى، فإن المعنى الأساسي لانضمام إسرائيل إلى هذه المنظمة هو رفع مكانتها الاقتصادية ومنحها الثقة على الساحة الدولية

جاء القرار الدولي بضم إسرائيل للمنظمة، بعد سنوات طويلة من المباحثات والمشاورات، والشروط التي طلبتها المنظمة من تل أبيب لكي تصبح متفقة مع معايير الدول الأعضاء، وقد نشرت إسرائيل عبر وزاراتها الحكومة وأجهزتها الإحصائية مؤشرات مهمة، ذات دلالات إستراتيجية حول الاقتصاد الإسرائيلي، وجاءت على النحو التالي:

### • ضبط التضخم

منذ قيام إسرائيل وحتى عالام ٢٠٠٠ ظل الاقتصاد الإسرائيلي يعاني من تصاعد الأسعار، إلا أنه كانت ثمة آلية ربط تساعد الأفراد إلى حدّ ما على التعايش مع تبعات التضخم من خلال ربط جميع الالتزامات المالية من رواتب ومخصصات وبرامج ادخار وبوالص تأمين على الحياة وشرائح ضريبة الدخل وما شابه بقيمة أكثر ثباتاً، كالعملة الأجنبية أو مؤشر غلاء المعيشة، تعويضاً عن التضخم المالي. كان بإمكان الإسرائيليين رفع مستوى معيشتهم، سواء بلغت نسبة التضخم رقماً يقل عن ١٠٪ خلال أواسط الخمسينيات ونهاية الستينيات، أو بين ١٠-١٠٠٪ في السبعينيات، أو بين ١٠٠-١٠٠٠٪ خلال النصف الأول من الثمانينيات. لاحقاً، حصل هبوط في نسبة التضخم بصورة حادة إلى ١٨٥٪ سنة ١٩٨٥ لتصل إلى ٢١٪ عام ١٩٨٩، ثم إلى ٧٪ سنة ١٩٩٧، ثم إلى صفر سنة ٢٠٠٠، وهي أول مرة تبلغ فيها نسبة التضخم

مثل هذه النسبة. وشهدت سنة ٢٠٠٣ رقماً قياسياً آخر حين حقق التضخم نسبة سلبية بلغت ٩ , ١٪، وفي العام ٢٠٠٥ بلغت نسبة التضخم ٤ , ٢٪، ثم هبطت سنة ٢٠٠٦ إلى نسبة ١ , ٠ تحت الصفر.

**• القطاع العام**

تراجعت نسبة الإنفاق العام في إسرائيل إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى النصف مقارنة بما كانت عليه قبل ٢٥ عاماً، وهبطت من ٩٥٪ إلى ٤٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي ١٩٨٠-٢٠١٠، حين بلغت ميزانية الدولة ٢٠٠ مليار دولار للعامين القادمين. وشهد العام ٢٠١٠ فائضاً في ميزان المدفوعات، وتراجع العجز في الميزانية إلى ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من كون الحكومة الإسرائيلية ما زالت تشجع المبادرات الاقتصادية الخاصة، إلا أن سياستها أفلحت في تقليص دورها في المؤسسات التجارية من خلال خصخصتها التي أدخلت للخزينة مبلغاً قارب الثلاثة مليارات من الدولارات.

**• الجهاز الضريبي**

أمْلَت ضخامة الإنفاق العام فرض نسبة عالية من الضرائب والرسوم كان على الإسرائيليين تحملها لسنين طويلة، حيث شكل العبء الضريبي الملقى على عاتقهم نسبة من أعلى النسب الضريبية على مستوى العالم. وكان هذا العبء في السنوات الأولى من قيام الدولة يعادل ثُمن الناتج القومي الإجمالي، أما في الستينيات فبلغ الربع، ثم تأرجح بين الثلاثين والأربعين في المئة خلال السبعينيات والثمانينيات، وفي التسعينيات بلغت النسبة ما يقل عن ٤٠٪، ثم بلغت نسبة ٣ , ٤٠٪ سنة ٢٠٠٠، لكنها بنهاية العام ٢٠٠٣ تراجعت إلى ٣ , ٣٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ثم استمرت في التراجع حيث بلغت ٣٨٪ في ٢٠٠٦، وهي نسبة تقارب مستوى العبء الضريبي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، التي بلغت ٤ , ٣٧٪ عام ٢٠٠٤. وتتصدر قائمة الضرائب غير المباشرة ضريبة القيمة المضافة التي تصل نسبتها إلى ٥ , ١٦٪، تضاف إليها ضريبة الشراء المفروضة على السيارات والمحروقات والسجائر، وتعفى من الرسوم الجمركية السلع المستوردة من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، فيما تجبى هذه الرسوم عن السلع المستوردة من باقي دول العالم. وكان نصيب الضرائب المباشرة المفروضة على الدخل والأملاك يقل عن ربع مجموع مدخولات الدولة من الضرائب حتى أواخر الخمسينيات، لكنه ارتفع إلى ما يقارب الثلث في أوائل

السبعينيات، ليتصاعد إلى نحو النصف في أوائل الثمانينيات، ثم تراجع إلى ٤٥٪ عام ١٩٨٦، وفي العام ١٩٩٥ بلغ نصيب الضرائب المباشرة من مجموع الضرائب ٣٩٪، ثم تراوح بين هذه النسبة ونسبة ٤٢٪ في العام ٢٠٠٦. وفي السنوات الأخيرة تم إدخال تعديلات أخرى على النظام الضريبي، لدمج إسرائيل بشكل أفضل في الاقتصاد العالمي، وكجزء من هذه السياسة تستمر نسب الرسوم الجمركية وضريبة الشراء في التراجع تدريجياً، حيث بلغت ٣٠٪ نهاية العام ٢٠٠٧، ومن المقرر هبوطها إلى نسبة ٢٥٪ سنة ٢٠١٠، أما النسبة القصوى لضريبة الدخل فمن المقرر أن تتقلص إلى ٤٤٪ في العام ٢٠١٠.

**• الاستهلاك الخاص والادخار**

ارتفع الاستهلاك الخاص في إسرائيل بدون انقطاع تقريباً منذ سنة ١٩٥٠، وبلغ معدل نسبة نموه السنوي ٦٪ منذ سنة ١٩٦٠، مع أن تلك النسبة انخفضت من ٦,٩٪ للفرد في ١٩٩٤ إلى ٦,٦٪ عام ٢٠٠٠، ثم تراجعت إلى ٩,٤٪ عام ٢٠٠٦. وعلى الرغم من ذلك كانت نسبة المدخرات الخاصة عالية دائماً، وظلت نسبتها إلى الدخل المتاح لا تقل عن ٢٩٪ حتى أواخر الخمسينيات، أما في أوائل الستينيات فقد هبطت إلى ٢١٪، لكنها عادت وارتفعت عام ١٩٧٢ لتصل إلى ٣٨٪، وبقيت على هذا المستوى حتى العام ١٩٨١، ثم هبطت بصورة شبه مطردة، لتصل إلى ٢٨,٨٪ في العام ٢٠٠٦.

**• الاستثمار**

تشكل الاستثمارات الضخمة عادة ما بين ٢٠-٣٠٪ من مجموع الموارد المتاحة للاقتصاد الإسرائيلي، ونتيجة لذلك وجب تمويل جزء كبير منها بواسطة نقل رؤوس الأموال العامة والخاصة من الخارج، وبصورة مباشرة من قبل القطاع العام، أي الحكومة بشكل أساسي. وخلال العقد الأخير، ارتفع مجموع الاستثمارات من ١٧ مليار دولار، إلى ٢٢,٨ مليار دولار بين عامي ١٩٩٥-٢٠٠٠، ثم هبط لثلاث سنوات متتالية، قبل أن يعود ويرتفع ليبلغ ٢٢,١ مليار دولار، علماً بأن ٤٩٪ من هذه الاستثمارات، أي ١٠,٨ مليار دولار، جاءت من الخارج، قام بها أفراد غير مقيمين في إسرائيل. وشهد مطلع العام ٢٠٠٦ قفزة كبيرة في استثمارات جهات أجنبية جديدة كلياً على المشهد الإسرائيلي، وهي ظاهرة تعود بلا شك إلى الاهتمام المتنامي بالاقتصاد الإسرائيلي والثقة به، وبلغت عام ٢٠٠٦ استثمارات غير الإسرائيليين في

الاقتصاد الإسرائيلي ٢٤,٣٨٦ مليار دولار، واستمر هذا الرقم في النمو في سنة ٢٠٠٧. وكان مرد الكثير من الاستثمارات الخاصة، سواء الداخلية أم الخارجية، إلى المبادرة والتشجيع من جهة الحكومة، وهو ما انعكس على مر السنين في تعديلات مختلفة تم إدخالها على قانون تشجيع الاستثمارات المالية، جذبت الحكومة من خلالها المستثمرين بتقديم قروض مدعومة طويلة الأجل بفوائد مخفضة، ومِنح مباشرة تحدد حجمها كنسبة معينة من الاستثمار الإجمالي، بالإضافة إلى تمويل لعمليات البحث والتطوير. كما عرضت على المستثمرين إعفاءات وحسومات ضريبية تحددت نسبتها بحسب نسبة مساهمة كل عملية استثمارية في تطبيق السياسات الاقتصادية، كالتوزع الجغرافي السكاني وزيادة الصادرات. وقد يكون هذا الدعم هو ما أدى إلى تراكم رؤوس الأموال، و الطاقة الإنتاجية، خلال الثمانينيات، بوتيرة تفوق وتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي، وفي بعض القطاعات سهل هذا الفائض من الطاقة الإنتاجية القفزة السريعة التي حققها الاقتصاد الإسرائيلي في التسعينيات.

**• الأجور وظروف العمل**

تتحدد الأجور في إسرائيل بشكل أساسي بالتفاوض بين ثلاث جهات، هي: الحكومة التي ما زالت أكبر أرباب العملو الهستدروت نقابة العمال العامة. ومنظمة أرباب العمل في القطاع الخاص.

يشار هنا إلى أن موجات البطالة التي اجتاحت إسرائيل لم تسفر عن تراجع مستوى الأجور بشكل كبير، مع أنه في حالات النقص في الأيدي العاملة ترتفع الأجور بمرونة أكبر في القطاعات التي يكون فيها الطلب عليها أكثر إلحاحاً.

وقد بلغ متوسط الأجر الشهري في إسرائيل، ٧٧٥٩ شيكلا، ١٨٤٣ دولاراً، أما ظروف عمل المستخدمين في مختلف القطاعات الاقتصادية فيتم تحديدها ضمن اتفاقات العمل التي يجري التفاوض بشأنها بين أرباب العمل والمستخدَمين، لكن الحد الأدنى المطلوب يعتمد على القانون، ويشمل أسبوع عمل من ٤٧ ساعة، مع أن المتوسط الفعلي لساعات العمل الأسبوعية في قطاع الأعمال يقل عن ٤٠ ساعة؛ وحداً أدنى من الأجور مقداره ٣٥٨٥ شيكلا، بقيمة ٧٨٠ دولاراً.

## الخلاصة

كان العام ٢٠١٠ عام نجاح للاقتصاد الإسرائيلي فقد نجحت إسرائيل ليس فقط في الخروج من الأزمة الاقتصادية العالمية ، بل البرهنة على أنها كانت إحدى الدول الأسرع في الخروج منها .

وشهدَت إسرائيل عام ٢٠١٠ نموًا اقتصاديًا واضحًا وجديًا تركّز بالذات في أواسط البلاد، التي شهدت ازدهارا اقتصاديًا فيما استبعدت من هذا النمو المناطق النائية في الشمال والجنوب . وقد استطاع ستانلي فيشر، محافظ بنك إسرائيل، أن يقود الاقتصاد الإسرائيلي نحو بر الأمن، لسببٍ بسيط هو نجاحه في الحفاظ على الموازنة ما بين سعر الشيكل وسعر الدولار . ومن المرجح أن تستمر هذه السياسة في العام ٢٠١١، فهي مَن جعل إسرائيل تحافظ على وضعها الاقتصادي الآمن . رغم أنّ الخطوة الأخيرة التي اتخذها فيشر بشأن رفع الفائدة، لاقت معارضة شديدة، إلا أنه من المتوقع أن يتوقف عن معاودة رفع الفائدة، فالفائدة العالية ستؤثر حتمًا في انخفاض الدولار، وانخفاض الدولار كما هو معلوم يؤثر على التصدير، والتصدير على العمالة، والعمالة ستؤثر على البطالة وما إلى ذلك من حلقاتٍ متكاملة، تضر بالاقتصاد المحلي .

هنالك سببان يقفان وراء تحسن الاقتصاد الإسرائيلي :

١ . وجود نظام سياسي داخلي يفرض أنظمة ضبط داخلي، يختلف عن الولايات المتحدة ودول العالم الأخرى، هذه القوانين من شأنها أن تمنع البنوك من إعطاء قروض غير مؤمّنَة، وعندما يريد بنك هبوعليم مثلاً أن يعطي قرضًا، يقدّم تقريرًا يصل الى البنك المركزي، وإن لم يضمن البنك سُبل التسديد، يرفض إعطاء القروض، هذا ما حدث في حالة «دانكنير»،[٢٨] الرجل الذي خسر وظيفته بسبب منح قروض بدون ضمانات كافية . هذا القانون الذي حافظ على ثبات إسرائيل، علمًا أن بنيامين نتنياهو في الحقبة التي شغل فيها منصب وزير مالية، كان بصدد رفع هذه القيود، إلا أنّه لم يتمكن في حينه من ذلك .

٢ . نجاح إسرائيل في التواصل مع أنظمة اقتصادية مختلفة، ما خفف عمق التعاون مع الولايات المتحدة وأوروبا، وضمن عدم جرها إلى الانهيار الاقتصادي . وقد نجحت إسرائيل فعليا في بناء علاقات عمرها أطول من ٥ سنوات مع النظام الاقتصادي الشرقي، والتواصل ما بين إسرائيل والهند وروسيا والبرازيل وكازخستان ورومانيا وغيرها، معتمدة بذلك على تطور اقتصادي في طور النمو الأولي، هذا التعاون الاقتصادي ما بين دول مختلفة، جعل إسرائيل تتفادى الأزمة الاقتصادية الخطيرة التي طالت دولا عظيمة في العالم .

استفاقت إسرائيل بين الأعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٥، من تعلقها بأوروبا التي تعتمد عليها بتصدير ثلث بضائعها الإسرائيلية، لكنها بعلاقاتها الاقتصادية المختلفة البعيدة المدى مع دولٍ كالهند وروسيا والبرازيل، تفادت اعتمادها على الاتحاد الأوروبي الذي يعاني من مشاكل داخلية كبيرة، قد تؤدي في أسوأ الحالات إلى فك الاتحاد، ما يُنذر بالخطر على معظم دول العالم وخاصة الولايات المتحدة ودول الشرق.

**أثرت الثورة المصرية على الاقتصاد الإسرائيلي على المدى القصير**

ساهم انضمام إسرائيل إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD في تحسين مكانتها عالميًا وهو من أبرز الأحداث الاقتصادية في إسرائيل، كما استطاعت أن تنافس على المكان الثاني أو الثالث في موضوع المبادرات الاقتصادية التكنولوجية، وهي مَن نجح بتسجيل ١٦ ألف براءة اختراع في سنة واحدة مقابل ٨٠٠ براءة اختراع سجلها العالم العربي السنة الفائتة.

وقد بدأت إسرائيل، وللمرة الثانية بانتهاج ميزانية لعامين وتكاد إسرائيل تكون الدولة الوحيدة التي تنتهج هذه الطريقة. وتعمل إسرائيل على تخفيض الضرائب تدريجيًا، لكن بشكلٍ طفيف، وقد يبرز هذا التخفيض في نسبة القيمة المضافة في العام ٢٠١٢، ورغم ذلكٍ من غير المتوقع ان يحدث هذا التخفيض تغييرا على حال الطبقة الضعيفة. يشار هنا إلى أن إقرار ميزانية مزدوجة، يحد من الإمكانية، الضئيلة أصلا، في إدخال تعديلات أو تغيرات أو نقل ميزانية من بند إلى آخر، ليس فقط لعام قادم بل لعامين.

تحافظ الميزانية الحالية على الفجوات الاقتصادية خاصة الفجوات في الدخل، حيث ان ضريبة القيمة المضافة، وبخلاف ما أعلنه وزير المالية في السابق، لم تخفض وبقيت على نسبة ١٦٪، وبالمقابل تم تخفيض ضريبة الشركات، وهي خطوة إضافية لدعم الأغنياء وتوسيع الفجوة بينهم وبين الفقراء. وكما هو معهود فإن ميزانية الأمن تحظى بحصة الأسد، تليها وزارة التربية والتعليم ثم وزارة الصحة ووزارة الأمن الداخلي.

وقد أثرت الثورة المصرية على الاقتصاد الإسرائيلي على المدى القصير وقد يكون لها أثر على المدى البعيد. وبرزت عدة تأثيرات لثورة مصر ، أولاً وبشكل مباشر لوحظ هبوط في أسعار الأسهم والمؤشرات الرئيسية في سوق المال في تل ابيب، وبدون شك كانت الثورة أحد الأسباب الرئيسية لهبوط أسعار الأسهم في تل أبيب. وقد يتلخص الأثر الأكبر في قضية تزويد الغاز وهي قضية كبيرة لأن حجم صفقة الغاز بين مصر وإسرائيل، تصل إلى حوالي ٤ مليار دولار سنوياً. ويسود الخوف في إسرائيل من عرقلة ضخ الغاز إليها من مصر، وخصوصا بعد الهجوم على محطة رئيسية لتوزيع الغاز الطبيعى فى مدينة العريش، الذي استهدف خط أنابيب غاز خط الشيخ زويد

**هبوط في أسعار الأسهم والمؤشرات الرئيسية في سوق المال في تل ابيب**

جنوبى العريش الذى يزود الأردن وسورية بالغاز، ويبعد نحو ٢٠ كيلومترا عن أنبوب تصدير الغاز إلى إسرائيل، وهو ما أدى إلى توقف تصدير الغاز إلى الأردن وسورة وإسرائيل. وأعاد هذا الخوف إلى طاولة البحث في إسرائيل موضوع لجنة شيشينسكي وحصة الدولة من حقول الغاز التي تم اكتشافها مؤخراً في البحر المتوسط. طالب المستثمرون وأصحاب رؤوس الأموال في البداية من الدولة الاكتفاء بنسبة بسيطة من عائدات حقول الغاز التي تُقدر بحوالي ٤٥ مليار دولار، ولكن اللجنة قررت أن تتراوح حصة الدولة بين ٥٥٪ - ٦١٪ من هذه العائدات.

ووفقا لما قاله موشيه باشار، نائب الرئيس التنفيذي بشركة الكهرباء الإسرائيلية، لوكالة بلومبرج الإخبارية[٢٩]، فإن تعطل تدفق الغاز المصري إلى إسرائيل قد يتسبب في رفع أسعار الكهرباء في الدولة، التي تستورد ٤٠٪ من احتياجاتها من الغاز الطبيعي من مصر، بنسبة تتراوح ما بين ١٠٪ و ٢٠٪.

وقد ذكرت شركة أمبال-أمريكان إسرائيل، في بيان لها أن أنبوب الغاز التابع لشركة غاز شرق المتوسط (EMG) الذي يمتد من العريش في مصر إلى أشكلون في إسرائيل سليم ولم يتضرر جراء تفجير استهدف محطة قياس للغاز في مصر، متوقعة استئناف إمدادات الغاز إلى (EMG) في غضون أسبوع. وتملك أمبال وهي شركة قابضة حصة تبلغ ٥ ,١٢٪ في شركة غاز شرق المتوسط.

وانخفض سهم شركة امبال إلى أقل مستوياته في نحو ٤ أشهر في تداولات تل أبيب ليصل إلى ٦,٩ شيكل، متأثرا بتصريحات وزير البترول المصري بأن حادث الانفجار في أنبوب الغاز بسيناء قد يتسبب في وقف صادرات الغاز المصري إلى إسرائيل مدة أسبوعين.

كما أثرت الثورة المصرية على العملة الإسرائيلية، حيث نقلت بلومبرج عن محافظ البنك المركزي ستانلى فيشر أن الأحداث السياسية في مصر جعلت الوضع في إسرائيل أكثر خطورة مما يضعف العملة الإسرائيلية.

وقد صرح إفرايم سنيه، نائب وزير الدفاع الإسرائيليِّ السَّابق، أنَّ مصر «لن تواصل سياسة مبارك تجاه إسرائيل بعد نجاح الثَّورة الشَّعبيَّة فيها»، مضيفًا أنَّ هناك «مجموعة من الخطوات التي يجب على إسرائيل القيام بها في الفترة الرَّاهنة، ومن بينها تقليل الاعتماديَّة الإسرائيليَّة على الغاز الطبيعيِّ المصريِّ».

أما فيما يتعلق باتفاقية الكويز بين مصر وإسرائيل والولايات المتحدة أي السوق الحرة في منطقة الدلتا، والتي أقامت بموجبها شركات إسرائيلية مصانع نسيج وألبسة فيها،

حيث تقوم إسرائيل بتزويد هذه المصانع بالمواد الخام وتقوم مصر بالإنتاج والتسويق في الولايات المتحدة، فقد أوقفت جميع الشركات الإسرائيلية التي تعمل هناك عملها وعادت إلى البلاد خوفاً من الأحداث مما يعد بمثابة ضرر مباشر على الاقتصاد الإسرائيلي.

وقد ازدادت المخاوف في إسرائيل والمتعلقة بقناة السويس، حيث يمر معظم الاستيراد والتصدير الإسرائيليين عبر هذه القناة، وما دامت القناة مفتوحة أمام السفن الإسرائيلية فهذا مصدر ربح وتوفير ولكن الخطر يكمن في إغلاق القناة أمام الملاحة الإسرائيلية لأن هذا سيضر، بشكل مباشر وغير مباشر، بالاقتصاد الإسرائيلي.

## الهوامش

١ هي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي انضمت إسرائيل إليها في العام ٢٠١٠ .
٢ سعر صرف الدولار هو ٣,٥٨ شيكل للدولار الواحد .
٣ المعروفة باسرائيل باسم مشكنتا .
٤ هبط سعر صرف الدولار من ٣,٨ شيكل للدولار عند بداية ٢٠١٠ إلى ٣,٥٨ شيكل للدولار الواحد عند نهاية العام، بينما هبط سعر صرف اليورو من ٥,٤٥ شيكل لليورو عند بداية ٢٠١٠ إلى ٤,٨٦ شيكل لليورو الواحد عند نهاية العام .
٥ تحليل تركيبة نمو الناتج المحلي الإجمالي يشير إلى أن مكونات الناتج (الاستعمالات) قد نمت جميعها دون استثناء، مع العلم أن تباطؤا حصل في التصدير والاستهلاك الشخصي، واللذين يمثلان قاطرة نمو الاقتصاد الإسرائيلي على مر السنين . وصلت نسبة الاستثمار في الأملاك الثابتة إلى ١٠٪ مقارنة مع ٢,٢٪ في دول OECD
٦ هو الفرق بين المدخولات العادية وبين النفقات العادية .
٧ يشمل خدمات البرامج المحوسبة وخدمات الأبحاث .
٨ هو الناتج المحلي الإجمالي ما عدا ناتج الخدمات العامة وخدمات الإسكان .
٩ هو أحد الفروع الرئيسة للتصدير الصناعي .
١٠ هذه الدول تضررت أقل من غيرها من الأزمة المالية ويتوقع نمو اقتصادها بشكل سريع خلال السنوات القليلة القادمة .
١١ قيمة الإنتاج الزراعي ناقص عوامل الإنتاج التي يشتريها المنتجون في الفرع .
١٢ بالأساس كمية الخضار والحمضيات .
١٣ لتفاصيل أوفى حول هذا الموضوع أنظر **التقرير الإستراتيجي** الصادر عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار– للأعوام ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ في الفصول المتعلقة بتأثير الانتفاضة الأولى والثانية على الاقتصاد الإسرائيلي .
١٤ **التقرير الإستراتيجي للعام ٢٠٠٤** .
١٥ يشمل عدد ساعات العمل لمجمل المشتغلين في فروع القطاع الإنتاجي، مواطني دولة إسرائيل وغيرهم ممن هم ليسوا مواطنيها (من خارج البلاد أو من أراضي السلطة الفلسطينية) .
١٦ الناتج الصافي لساعة عمل واحدة في القطاع الإنتاجي .
١٧ محتلن في دائرة الإحصاءات المركزية لغاية ٢٠ شباط ٢٠١١ .
١٨ مؤشر يضم أكبر ١٠٠ شركة في إسرائيل .
١٩ وهي نسبة الفائدة التي تقترض فيها البنوك التجارية الأموال من البنك المركزي، علبها يضاف ١,٥٪ لتشكل نسبة الفائدة الأساسية بين البنوك والجمهور .
٢٠ وهو قانون يلازم إقرار الميزانية العامة، ويتضمن سلسلة من الإجراءات القانونية ذات الطابع الاقتصادي، التي تطالب وزارة المالية بإقرارها دفعة واحدة، بزعم أنها تساعد في تطبيق الميزانية العامة، على الرغم من إقرار المحكمة العليا بأن هذا القانون، الذي تعمل به الحكومات الإسرائيلية منذ أكثر من ٢٥ عاما، يتناقض مع الأسس الديمقراطية .
٢١ العدد الصادر في ١١/ ٣/ ٢٠٠٩ .
٢٢ البروفسور هيلل شوفال من الجامعة العبرية .
٢٣ وزارة الطاقة والبنى التحتية .
٢٤ على اسم يوفال نئمان وزير العدل الإسرائيلي .
٢٥ رئيس مجلس الإدارة هو الوحيد الذي يتقاضى أجرا في مجلس الإدارة .
٢٦ وصلت الشركة إلى وضع لا تستطيع فيه دفع ديونها المستحقة لمشتري سندات الدين الخاصة بها .
٢٧ هنالك أكثر من ٢٠٠٠ عامل في القطاع العام يحصلون على رواتب دسمة تعلو ٤٠٠٠٠ شيكل شهريا .
٢٨ المدير العام الأسبق لبنك هبوعليم الأكبر في إسرائيل .
٢٩ أجري اللقاء يوم ١٣ شباط ٢٠١١ .